الحدث

في ظل تواصل العدوان على قطاع غزة، بدا أن الاحتلال يمهد أمس السبت لعملية عسكرية في منطقة رفح، عبر تكثيف القصف الجوي على المنطقة، وذلك في موازاة تحذيرات عربية ودولية من مغبة هكذا عملية، من دون أن يبدي الاحتلال أي نيّة بالتراجع عن مخططه

العدوان على غزة

الاحتلال يمهد لاجتياح مدينة رفح

غزة ـ **العربي الجديد**

بعد يوم واحد من إعلان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أنه أوعز للجيش الإسرائيلي برفع خطة لإجلاء سكان منطقة رفح جنوبي قطاع غزة تمهيداً للقيام بحملة عسكرية فيها، بدا أن الاحتلال يمهد أمس السبت لاجتياح المنطقة، عبر قصف مكثف أسفر عن سقوط عشرات الشهداء، وذلك على الرغم من التحذيرات العربية والدولية من وقوع كارثة إنسانية في رفح بحال اجتياحها، وهي التي تضم أكثر من مليون و300 ألف مدني لجأوا إليها من مختلف أنحاء القطاع. في هذا الوقت، واصل الاحتلال استهداف مناطق أخرى في غزة في اليوم الـ127 للحرب على القطاع التي تجاوزت أعداد الضحايا فيها المائة ألف غزي. وفي وقت أفادت فيه هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، أمس السبت، أن العملية العسكرية في رفح ستبدأ بعد الانتهاء من «إجلاء واسع النطاق» للمدنيين من المدينة وضواحيها، كان الاحتلال يكثف استهدافاته في المنطقة موقعاً عشرات الشهداء أمس. وأفاد شهود وفق وكالة «فرانس برس» أمس السبت بحصول غارات في رفح ومحيطها. وأعلنت وزارة الصحة في غزة سقوط 110 شهداء ليل الجمعة السبت، بينهم 25 قتلوا في ضربات في رفح ليل الجمعة وفجر السبت. كما استشهد عدد من أفراد جهاز الشرطة التابع لوزارة الداخلية الفلسطينية التي تديرها حركة «حماس»، بينهم 3 مسؤولين، في قصف إسرائيلي بمدينة رفح. وأفادت «الأناضول» نقلاً عن مصادر محلية، بأن كلا من «مدير مباحث رفح أحمد اليعقوبي، ونائبه أيمن الرنتيسي، ورئيس قسم مباحث التموين إبراهيم شتات، قتلوا بقصف إسرائيلي استهدف مركبتهم في حي تل السلطان غرب رفح». كما قُتل أفراد آخرون في الشرطة في قصف ثان استهدف مركبتهم بمدينة رفح.

واستشهد فلسطينيان برصاص الاحتلال في مجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس، الذي يتعرض لحصار مشدد منذ 20 يوماً. وأفادت مصادر محلية، وفقا لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، بارتقاء شهيدين برصاص الاحتلال أحدهما أمام بوابة الاستقبال والآخر في قسم الاستقبال والطوارئ. وأضافت أن حياة 300 كادر صحي و450 مريضاً وجريحاً و10 آلاف نازح داخل مجمع ناصر الطبي مهددة. كذلك، أفادت وكالة «الأناضول» أن فلسطينيين، انتشلوا أمس السبت، عدداً من جثث القتلى الملقاة في الشوارع بعد ساعات من انسحاب إسرائيلي جزئي من مناطق غرب مدينة غزة. وأوضحت نقلاً عن مصادر محلية وشهود عيان، أن عددا من «جثث الشهداء، الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي، تم نقلها إلى مستشفى المعمداني في المدينة، خصوصاً من المناطق التي شهدت انسحابا جزئيا للجيش وهي: الجامعات والكتيبة ومفترق الصناعة».

في هذا الوقت، غُثر على الطفلة هند رجب البالغة من العمر ست سنوات، والتي فُقدت منذ حوالى أسبوعين وسط المعارك في مدينة غزة، مقتولة مع أفراد آخرين من أسرتها، حسبما أعلنت عائلتها أمس السبت. وعُثر على جثث الطفلة وأفراد من أسرتها في سيارة قرب محطة للوقود في منطقة تل الهوى بعد انسحاب الدبابات والمدرعات الإسرائيلية فجراً، وفق ما أفادت عائلتها وكالة «فرانس برس». كذلك، أكدت وزارة الصحة في غزة «استشهاد الطفلة هند رجب وكل من وجد في السيارة على يد الجيش الإسرائيلي». وكانت عائلتها قالت هذا الأسبوع إنّ الأفّاة وأفرادا آخرين من العائلة كانوا في سيارة في مدينة غزة عندما واجهوا الدبابات التي يبدو أنها فتحت النار عليهم. واتهمت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إسرائيل بتعمد استهداف سيارة الإسعاف التي أرسلتها لإنقاذ رجب، بعد أن أمضت ساعات على الهاتف مع المسعفين تطلب منهم نجدتها وسط دوي إطلاق النار الذي تردد في أرجاء المكان. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في بيان أمس، ارتفاع حصيلة العدوان على قطاع غزة إلى 28064 شهيداً و67611 مصاباً منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وأضافت أن الاحتلال ارتكب 16 مجزرة ضد العائلات في قطاع غزة راح ضحيتها 117 شهيداً و152 إصابة خلال 24 ساعة. وياتي تصعيد الاحتلال في رفح على الرغم من كل التحذيرات العربية والدولية من مغبة القيام بعملية عسكرية في المنطقة. وحذر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة من «كارثة ومجزرة عالمية» في حال اجتاحت إسرائيل محافظة رفح. وقال المكتب في بيان نشره على منصة «تليغرام» «نُحذر من كارثة ومجزرة عالمية قد تخلف عشرات الآف الشهداء والجرحى في حال تم اجتياح محافظة رفح».

«حمام دم»

قال الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين يان إيغلاند، تعليقاً على عملية عسكرية محتملة في رفح، إنه «لا يمكن السماح بأي حرب في مخيم ضخم للاجئين»، محذراً من «حمام دم» إذا امتدت العمليات الإسرائيلية الباحثة في «هيومن رايتس ووتش» ناديا هاردمان، أنّ «إجبار أكثر من مليون فلسطيني نازح في رفح على الإخلاء مرّة أخرى، من دون أن يجدوا مكانا آمنا يذهبون إليه، سيكون غير قانوني».

هيئة البث: العملية العسكرية ستبدأ بعد إجلاء المدنيين

«حماس»: نحذر من ارتكاب الاحتلال مجازر واسعة في رفح

وحمّل البيان «الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي والاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن الكارثة والمجزرة العالمية التي يُلوّح بارتكابها الاحتلال». كما حذّر المكتب من أن اجتياح رفح «قد يقع في أي وقت بالتزامن مع ارتكاب الجيش الإسرائيلي الآف المجازر في محافظات قطاع غزة على مدار حرب الإبادة الجماعية». وطالب أيضا «مجلس الأمن الدولي بالانعقاد الفوري والعاجل واتخاذ قرار يضمن إلزام الاحتلال الإسرائيلي بوقف حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها ضد المدنيين والأطفال والنساء في قطاع غزة». كما حذرت حركة «حماس» في بيان من «خطورة ارتكاب الاحتلال مجازر واسعة ومروّعة في مدينة رفح، التي يوجد فيها أكثر من 1,4 مليون مواطن فلسطيني نازح، بعيشون ظروفاً إنسانية قاسية نتيجة استمرار العدوان وجرائم الاحتلال الإرهابية المتوحّشة». وتابعت أن «موقف الإدارة الأميركية بدعم دعمها للهجوم على رفح لا يعفيها من المسؤولية القانونية والسياسية الكاملة عن تبعات هذا الهجوم وما سيترتب عنه من مجازر بحق الأطفال والنساء والمدنيين العزل، وهي توفّر للاحتلال دعماً مفتوحاً بالسلاح الذي يُقتل به الشعب الفلسطيني على مدار الساعة».

وفي السياق، قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إن «الوضع الإنساني في مدينة رفح الفلسطينية الحدودية مع مصر لا يحتمل المزيد من التدمير والضحايا». وأضاف شكري، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيرته البلغارية ماريا غابرييل في القاهرة، أن «الاتصالات المصرية مستمرة من أجل التوصل إلى هدنة في غزة، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في القطاع، وزيادة المساعدات الإنسانية». وتابع: «التصريحات الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين بشأن النشاط العسكري في جنوب غزة ينبئ بوضع إنساني كارثي». وختم: «أي زيادة في العمليات العسكرية سيكون لها تداعيات خطيرة، ونرفض محاولات تل أبيب الرامية إلى تنفيذ سياسة ممنهجة تتمثل في تهجير الفلسطينيين». وأرسلت القاهرة نحو 40 دبابة وناقلة جند مدرعة إلى شمال شرق سيناء، خلال الأسبوعين الماضيين، في إطار سلسلة تدابير لتعزيز الأمن على حدودها مع قطاع غزة، خصوصاً قرب رفح.

وفي السياق، حذرت وزارة الخارجية الأردنية من خطورة إقدام جيش الاحتلال على تنفيذ عملية عسكرية في رفح. وجدد المتحدث الرسمي باسم الوزارة سفيان القضاة في بيان أمس، رفض المملكة المطلق لتهجير الفلسطينيين داخل أرضهم أو إلى خارجها، مشدداً على ضرورة إنهاء الحرب على القطاع والتوصل لوقف فوري لإطلاق النار يضمن حماية المدنيين وعودتهم إلى أماكن سكناهم ووصول المساعدات إلى كافة أنحاء القطاع. ودعت الخارجية السعودية في بيان إلى انعقاد عاجل لمجلس الأمن الدولي لمنع إسرائيل من تنفيذ كارثة إنسانية ضد الفلسطينيين، محذرة من تداعيات اقتحام إسرائيلي محتمل لمدينة رفح. وأكدت أن رفح «الملاذ الأخير لمئات الآلوف من المدنيين الذين أجبرهم العدوان الإسرائيلي الوحشي على النزوح»، مشددة على «رفضها القاطع وإدانتها الشديدة لترحيلهم قسرياً». وجددت «مطالبتها بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار». كما دانت الخارجية القطرية باشد العبارات التهديدات الإسرائيلية باقتحام مدينة رفح، وحذرت من وقوع كارثة إنسانية في المدينة. ودعت في بيان مجلس الأمن الدولي إلى تحرك عاجل يحول دون اجتياح قوات الاحتلال لرفح وارتكاب إبادة جماعية في المدينة، وتوفير الحماية التامة للمدنيين بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وأكدت الوزارة «رفض دولة قطر القاطع لمحاولات التهجير القسري للشعب الفلسطيني الشقيق من قطاع غزة».

وفي السياق نفسه، قالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا) إنها لا تعرف المدة التي يمكن أن تستغرقها «مثل هذه العملية شديدة الخطورة» في رفح. وقال المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني «هناك شعور متزايد بالقلق والذعر في رفح... لأن الناس ليس لديهم أي فكرة على الإطلاق إلى أين يذهبون». وقالت واشنطن، الداعم الرئيسي لإسرائيل، إنها لن تؤيد أي عملية عسكرية لا توفر الحماية للمدنيين واطلعت إسرائيل على مذكرة جديدة للأمن القومي الأميركي تذكّر الدول التي تتلقى أسلحة أميركية بالالتزام بالقانون الدولي. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير للصحافيين مساء الجمعة «لا توجد معايير جديدة في هذه المذكرة. نحن لا نفرض معايير جديدة للمساعدات العسكرية». وأضافت «لقد أكدوا (الإسرائيليون) استعدادهم لتقديم هذا النوع من الضمانات».

كما حذرت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك بشدة من شن جيش الاحتلال هجوماً عسكرياً على مدينة رفح، مؤكدة أن «الهجوم سيكون بمثابة كارثة إنسانية متوقعة بشكل مسبق». وقالت بيربوك، في منشور على «إكس»: «الناس في غزة لا يمكن أن يختفوا في الهواء. هناك مليون و300 ألف شخص يبحثون داخل أضيق الأماكن في قطاع غزة عن حماية لهم من المعارك في القطاع». وأشارت إلى أن «الأزمة في مدينة رفح الآن لا يمكن تصديقها بالفعل».

مطالبة بتحرك أميركي

طالب المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة واشنطن بـ«تحرك جدي لوقف الجنون» الإسرائيلي. وأضاف في تصريح امس انّ «الهجوم الاسرائيلي على رفح ومحاولة تهجير الفلسطينيين، لا يعفيان الادارة الاميركية من المسؤولية». واضاف: «المطلوب من الادارة الاميركية اجبار الاحتلال على وقف مجازر الابادة التي يرتكبها الشعب الفلسطيني، وان تتحرك بشكل جدي لوقف هذا الجنون الاسرائيلي، الذي ادى لتوسع ساحات الحرب في المنطقة».

في مدينة غزة أمس السبت (داود ابو الكاس/الأناضول)

للحديث تتمة...

الحل السياسي المؤجل في سورية

عيسى سميسم

بالطريقة ذاتها التي تتّبعها الأنظمة الشمولية في تنويم الشعوب وإلهائها عن حقوقها الأساسية، من خلال تبني شعارات كبيرة ورنانة، غير قابلة للتحقق، تسير كل سلطات الأمر الواقع في سورية على طريق الحل السياسي للقضية السورية، من دون أن تحقق خطوة واحدة في هذا المسار الذي من شأنه، إذا تحقق بالطريقة التي رسمها له قرار مجلس الأمن 2254، أن يؤسس لدولة ديمقراطية تقوم على المساواة بين جميع مواطنيها تحت سقف دستور موحد يضمن حقوق الجميع.

وتحاول الأطراف السورية التي تتصدر المشهد كممثلة للسوريين في مناطق النفوذ المختلفة تخدير من تدعي تمثيلهم بخطاب مماثل لخطاب تلك الدول، ورمي تهم التعطيل على الأطراف الأخرى، الأمر الذي يُظهر أن كل طرف من هذه الأطراف يدرك أنه سلطة طارئة ستزول بمجرد التطبيق الفعلي لحل سياسي حقيقي.

نظام بشار الأسد، الذي ينادي إعلامياً بتطبيق القرارات الدولية والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، لا يزال يعمل على تمييع قرار مجلس الأمن وتعطيله. ولم يسمح حتى الآن بإجراء أي تقدّم فيه، مكتفياً بتنفيذ شكلي لبعض مطالب الدول المستعدة للتطبيع معه، مع إبقاء الوضع في سورية على ما هو عليه. أما المعارضة السورية المستفيدة أيضاً من الجمود الحاصل، فهي تكتفي بتقديم التنازلات للدول التي تحضنها شرط الاحتفاظ بموقعها جهة تمثيلية شكلية لجزء من السوريين، فجزء منها (هيئة التفاوض والائتلاف الوطني السوري) لا يزال يتبنى أهداف الثورة إعلامياً، من دون القيام بأي دور من شأنه تحقيق تلك الأهداف. أما الحكومة المؤقتة فتعمل على الحفاظ على وجودها الشكلي في مناطق تسودها الفوضى من دون تقديم أي شيء يصب في مصلحة جمهور الثورة والمعارضة. أما «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) فكلاهما غير منخرط أساساً بالعملية السياسية، وجل ما يسعيان إليه هو الحفاظ على الوضع الراهن لضمان استمرارهما بعيداً عن أي حل سياسي. كل ذلك من شأنه إعطاء ذريعة قوية للمجتمع الدولي لتجميد الحل السياسي في سورية، وإبقائه مؤجلاً، ما لم يتوسع الحراك الشعبي في الداخل السوري وينتج قيادات قادرة على قراءة مصالح السوريين وتصديرها للمجتمع الدولي.

دعوات أردنية لإطلاق سراح معتقلين

طالب حقوقيون أردنيون، مساء أول من أمس الجمعة، الحكومة بإطلاق سراح معتقلين على خلفية المشاركة بفعاليات مؤيدة للمقاومة الفلسطينية ومنددة بسياسات دولة الاحتلال أو أي علاقات معه، داعين إلى عدم إعاقة أي فعاليات احتجاجية في هذا الإطار. وآخرها قيام السلطات الأردنية بمنع النشاط الجماهيري المتوجه إلى معبر الشيخ حسين، تعبيراً عن الرفض للممر البري الواصل إلى إسرائيل. وأعلن حزب الوحدة الشعبية اعتقال الناشط خالد الناطور الخميس الماضي، فيما أعلن حزب جبهة العمل الإسلامي، اعتقال القيادي في الحزب نعيم جعابو نهاية الشهر الماضي، في فعاليات مؤيدة للمقاومة ومناهضة للاحتلال. وقال نائب رئيس لجنة الحريات في حزب جبهة العمل الإسلامي، عبد القادر الخطيب، إن الاعتقالات منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، طاولت حوالي ألف شخص وجرى الإفراج عما يزّد عن 90% منهم.

(العربي الجديد)

إصلاحيو إيران يعزفون عن المشاركة في الانتخابات

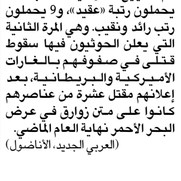

أعلنت جبهة الإصلاحات، المظلة الجامعة للتيارات والشخصيات الإصلاحية في إيران، أمس السبت، أنها حددت استراتيجيتها الانتخابية تجاه الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس خبراء القيادة، المقرر إجراؤهما في 1 مارس/آذار المقبل، كاشفة أنها لن تقدم قوائم لهذه الانتخابات في طهران. وأضافت الجبهة في بيان نشرته على منصتها على «تليغرام»، أنه «رغم تحذيراتها لكن لم تتوقف ممارسة الرقابة (من قبل مجلس صيانة الدستور) لسلب سلطة الشعب وإغلاق منافذ ممارسته لإرادته». وكان مجلس صيانة الدستور الإيراني، قد صادق على أهلية نحو 15 ألف مرشح لخوض الانتخابات البرلمانية، من عدد المسجلين البالغ 21 ألفاً، ورفض ترشح نحو 30% منهم بدعوى عدم حصولهم على أهلية الترشح. كما صادق على أهلية 147 مرشحاً من أصل 510 لخوض انتخابات مجلس خبراء القيادة، فيما رفض المجلس ترشح شخصيات بارزة أمثال الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني (الصورة) لهذه الانتخابات.

(العربي الجديد)

غارات جديدة ضد الحوثيين في اليمن

أعلن الحوثيون، أمس السبت، أن الولايات المتحدة وبريطانيا استهدفتا بثلاث غارات محافظة الحديدة، غربي البلاد. وذكرت قناة «المسيرة» الفضائية التابعة للحوثيين في خبر عاجل: «عدوان أميركي بريطاني يستهدف بـ 3 غارات مديرية الصليف (الساحلية) بمحافظة الحديدة». ولم تتطرق القناة إلى تفاصيل أخرى، بينما لم يصدر تعليق فوري من واشنطن أو لندن بهذا الشأن. في سياق متصل، شيّع الحوثيون أمس 17 ضابطاً من أفرادها قتلوا بالقصف الأميركي ـ البريطاني. وبحسب وكالة الأنباء «سبأ» بنسختها الحوثية، فقد تم تشييع 8 من قيادات الجماعة يحملون رتبة «عقيد»، و9 يحملون رتب رائد ونقيب. وهي المرة الثانية التي يعلن الحوثيون فيها سقوط قتلى في صفوفهم بالغارات الأميركية والبريطانية، بعد إعلانهم مقتل عشرة من عناصرهم كانوا على متن زوارق في عرض البحر الأحمر نهاية العام الماضي.

(العربي الجديد، الأناضول)

خاص

مباحثات غزة: ردّ «حماس» فاجأ الاحتلال

القاهرة ـ **العربي الجديد**

ما إن سلّمت حركة «حماس» ردّها على التصور المطروح لإبرام صفقة تبادل أسرى بين حكومة الاحتلال والمقاومة في غزة، للوسطاء المصري وقطر المعنيين بمباحثات غزة، حتى انطلقت سلسلة من اللقاءات والاتصالات بين الوسطاء وأطراف الأزمة، في محاولة للوصول إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن، من أجل نزع فتيل انفجار الوضع في الإقليم واتساع دائرة الصراع، وسط تصاعد الأعمال العسكرية على جبهة لبنان، وتهديدات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بشنّ عملية عسكرية واسعة في رفح.

في هذا الإطار، عقد وفد حركة «حماس» الذي بدأ زيارة إلى القاهرة، لقاءات مارثونية مشتركة مع المسؤولين عن ملف الوساطة في كل من مصر وقطر، لشرح وجهة نظر المقاومة و«حماس» بشأن الرد المقدم على عرض تبادل الأسرى.

وكشفت مصادر مصرية مطلعة على محادثات غزة، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، عن أن «اللقاءات التي عقدها وفد الحركة في القاهرة كانت مثمرة»، مشيرة إلى أن «التقديرات المصرية للرد المقدم من المقاومة، ترى أنه واقعي إلى درجة كبيرة، على عكس ما تراه الأوساط الإسرائيلية أو الجانب الإسرائيلي، وأن النقاط التي يرى المسؤولون المصريون صعوبة في تمريرها، لا تتعدى نقطتين على أقصى تقدير، وأنه يمكن حسمها في وقت سريع، حال توفرت الإرادة السياسية من الجانب الإسرائيلي، وإخراج تلك المفاوضات من دائرة الصراع السياسي الداخلي في إسرائيل».

وكشف مصدر مصري مطلع عن أن «حكومة الاحتلال فوجئت بشكل الرد الذي تقدمت به حماس للوسطاء»، قائلاً: «كان هناك تصور أو توقع لدى مجلس الحرب الإسرائيلي، بأن حماس ستقدم رداً مقتضياً بإجابة موافقة أو رافضة على اتفاق الإطار، يتبعها عملية تفاوض غير مباشرة لصياغة التفاصيل، إلا أن حماس فاجأت الجميع بالرد بصياغة تفاصيل شديدة الدقة للمراحل التي اقترحها اجتماع باريس بشكل عام دون الخوض في التفاصيل». وتابع: «ربما يكون شكل رد حماس وفصائل المقاومة، هو ما تسبب في ارتباك داخل الحكومة الإسرائيلية، التي كانت تتهيأ لإطلاة امد عملية التفاوض على وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى، بالشكل الذي يجعلها تخرج من المأزق الذي تواجهها أمام أسر الأسرى والمعارضة وكذلك الإدارة الأميركية».

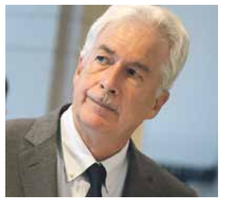

سيعمل بيرنز على تلطيف الأجواء بين واشنطن والقاهرة

في مقابل ذلك، كشف المصدر المصري عن «عدم صحة التسريبات الواردة في الإعلام الإسرائيلي بشأن رفض حكومة الاحتلال الانسحاب من غزة حتى السياج الفاصل أو السماح بعودة السكان إلى مناطق الشمال والوسط»، قائلاً إن «حكومة الاحتلال ممثلة في رئيس الموساد ديفيد برنيع، أبدت استعدادها للقبول بذلك خلال لقاء باريس». وأوضح المصدر أن «أبرز الاعتراضات الإسرائيلية، تتمثل في جزئيتين من رد الحركة، إحداهما، ما تصفه حكومة الاحتلال بإجمال كافة مطالب المقاومة الملزمة لإسرائيل في المرحلة الأولى، مع إبقاء النقاط الهامشية لباقي المراحل، في الوقت الذي ترجئ فيه إطلاق سراح كامل الأسرى إلى آخر المراحل لإطالة أمد الاتفاق، وأنه حتى الآن ترفض إسرائيل تقديم أي تعهدات بشأن الانخراط في مفاوضات جادة لوقف شامل لإطلاق النار عقب المرحلة الأولى من الاتفاق». وكشف المصدر المصري عن أن «ما يثار بشأن رفض إسرائيل إرسال وفد ممثل لها في القاهرة ليس دقيقاً»، مشيراً إلى أن الأيام القليلة المقبلة «ستشهد وصول وفد إسرائيلي للوقوف على موقف حماس والمقاومة، في أعقاب اللقاءات التي شهدتها القاهرة، وذلك من أجل بلورة ورقة كاملة بالنقاط التي تحتاج إلى مزيد من التفاوض والتشاور، قبل وصول رئيس وكالة الاستخبارات الأميركية وليام بيرنز إلى القاهرة». كما كشف المصدر عن أن بيرنز «سيأتي للقاهرة في مهمة مزدوجة، فبالإضافة إلى مهمة دفع مباحثات غزة وعملية التفاوض بين حكومة الاحتلال وحماس والعمل على حسم النقاط الخلافية، فإنه سيعمل أيضاً على تلطيف الأجواء المصرية الأميركية في أعقاب تصريحات الرئيس جو بايدن التي سَبَبت حرجاً للقيادة المصرية، والتي أشار خلالها إلى أنه اقنع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بفتح معبر رفح أمام المساعدات بعد ما كان هناك رفض من السيسي لتلك الخطوة».

وقال بايدن في كلمة مفاجئة بالبيت الأبيض إن الرئيس المصري لم يرد في البداية فتح معبر رفح لدخول المساعدات إلى غزة، لكنه تحدث معه واقنعه بفتحه، بحسب قوله.

وقالت المصادر إنه «في ما يتعلق بمسار المفاوضات الحالي، فإن المسؤولين المصريين أنهوا اجتماعاتهم مع وفد حركة حماس الذي زار القاهرة أخيراً لبحث الرد على الورقة الخاصة بمقترح باريس، بالتوصل إلى تفاهمات إيجابية، ولكن الأزمة تتركز حول موقف حكومة بنيامين نتنياهو المتشدد تجاه التوصل لاتفاق». ورجحت المصادر «ألا يوقف نتنياهو إطلاق النار، في الوقت الحالي»، قائلة إنه «من المستبعد أن يذعن لتحذيرات الولايات المتحدة وتحذيرات دول الجوار». في سياق آخر، أكد قيادي في حركة «حماس»، لـ«العربي الجديد»، أن الحركة «جادة في التوصل إلى تفاهمات مع السلطة الفلسطينية، بشأن تصورات اليوم التالي في غزة عقب وقف العدوان». وأوضح أن الحركة «سلّمت القاهرة تصوراً يتضمن رؤيتها لإدارة القطاع عقب انتهاء العدوان»، قائلاً: «حماس جادة في عدم تصدر المشهد وعدم تمسكها بإدارة القطاع في حال فلسطيني فلسطيني من دون تدخلات خارجية»، مشدداً على أنها «لا تعارض تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى إدارة القطاع والضفة الغربية».

متابعة

تهديدات أميركية لجيش الاحتلال بشأن الضفة

رام الله ـ **العربي الجديد**

أصيب شاب فلسطيني، على الأقل، أمس السبت، بنيران قوات الاحتلال، في بلدة بيت أمر، شمال الخليل جنوب الضفة الغربية، فيما تواصل الإشارات التحذيرية الأميركية لحكومة الاحتلال على خلفية التصعيد في الضفة، وتمادي المستوطنين في إرهابهم، وهذه المرة عبر ما ذكرته وسائل إعلام للاحتلال، من أن إدارة الرئيس جو بايدن تعتزم فرض عقوبات على أفراد في الجيش الإسرائيلي، لعدم إنفاذ القانون ضد المستوطنين المتطرفين.

وأصيب شاب فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاماً بنيران الاحتلال، في بطنه، وذلك خلال مواجهات مع قوات الاحتلال صباح أمس، في بيت أمر، التي اقتحمتها قوات الاحتلال وأغلقت مداخلها، وداهمت العديد من منازلها، حيث اعتقلت 14 مواطناً، وسرقت أموالاً ومصاغاً ذهبياً، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا».

وبحسب «وفا» فقد أصيب شاب، أمس، بالرصاص الحي، واعتقل آخرون، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في بيت أمر شمال الخليل. وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني بأن طواقمه تعاملت مع إصابة شاب بالرصاص الحي في البطن، خلال المواجهات، فيما تحدثت وكالة «الأناضول» التركية عن إصابة أخرى بالبطن. وتواصل اقتحام قوات الاحتلال لبيت أمر ساعات طويلة يوم أمس، بدأت صباحاً، واعتقلت خلالها قوات الاحتلال 14 مواطناً، بعد دهم وتفتيش منازلهم ومنازل أخرى. وأغلقت قوات الاحتلال جميع مداخل البلدة بالسواتر الترابية، وتشمل 7 مداخل، بالإضافة إلى إغلاقها طرقاً فرعية أخرى. في غضون ذلك، اعتدت قوات الاحتلال، أمس، بالضرب على شابين في بلدة سلواد، شرقي رام الله، وذلك عقب اقتحامها محلاً تجارياً في البلدة، كما اعتقلت مواطناً واعتدت على آخرين بالضرب، في بلدة بني نعيم شمال شرقي الخليل. ونفّذت قوات الاحتلال اقتحامات عدة فجر أمس، منها لقرية مردا، شمال سلفيت، شمال غرب الضفة، وكفرقدوم، بحسب وكالة «وفا».

إلى ذلك، يتصاعد كما يبدو الامتعاض الأميركي من أداء قوات الاحتلال في الضفة، وسط خشية من تفجّر الأوضاع على خلفية حرب غزة. وفي هذا السياق، وبعد فرضها عقوبات على 4 مستوطنين متطرفين في وقت سابق، ذكرت «هيئة البث الإسرائيلية»، مساء أول من أمس الجمعة، أن إدارة بايدن تعتزم فرض عقوبات ضد أفراد في جيش الاحتلال، من بينهم ضبّاط، بسبب عدم إنفاذ القانون ضد عنف المستوطنين بحق الفلسطينيين في الضفة. وقالت الهيئة إن الإدارة الأميركية «تستعد لفرض عقوبات على جنود في الجيش الإسرائيلي بالضفة الغربية، وفقاً لتقرير داخلي لوزارة الخارجية الإسرائيلية، موضحة الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين بشأن النشاط العسكري في جنوب غزة ينبئ بوضع إنساني كارثي». وختم: «أي زيادة في العمليات العسكرية سيكون لها تداعيات خطيرة، ونرفض محاولات تل أبيب الرامية إلى تنفيذ سياسة ممنهجة تتمثل في تهجير الفلسطينيين». وأرسلت القاهرة نحو 40 دبابة وناقلة جند مدرعة إلى شمال شرق سيناء، خلال الأسبوعين الماضيين، في إطار سلسلة تدابير لتعزيز الأمن على حدودها مع قطاع غزة، خصوصاً قرب رفح.

جنود إسرائيليون في نابلس، الخميس الماضي (Getty)

وفي السياق، حذرت وزارة الخارجية الأردنية من خطورة إقدام جيش الاحتلال على تنفيذ عملية عسكرية في رفح. وجدد المتحدث الرسمي باسم الوزارة سفيان القضاة في بيان أمس، رفض المملكة المطلق لتهجير الفلسطينيين داخل أرضهم أو إلى خارجها، مشدداً على ضرورة إنهاء الحرب على القطاع والتوصل لوقف فوري لإطلاق النار يضمن حماية المدنيين وعودتهم إلى أماكن سكناهم ووصول المساعدات إلى كافة أنحاء القطاع. ودعت الخارجية السعودية في بيان إلى انعقاد عاجل لمجلس الأمن الدولي لمنع إسرائيل من تنفيذ كارثة إنسانية ضد الفلسطينيين، محذرة من تداعيات اقتحام إسرائيلي محتمل لمدينة رفح. وأكدت أن رفح «الملاذ الأخير لمئات الآلوف من المدنيين الذين أجبرهم العدوان الإسرائيلي الوحشي على النزوح»، مشددة على «رفضها القاطع وإدانتها الشديدة لترحيلهم قسرياً». وجددت «مطالبتها بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار». كما دانت الخارجية القطرية باشد العبارات التهديدات الإسرائيلية باقتحام مدينة رفح، وحذرت من وقوع كارثة إنسانية في المدينة. ودعت في بيان مجلس الأمن الدولي إلى تحرك عاجل يحول دون اجتياح قوات الاحتلال لرفح وارتكاب إبادة جماعية في المدينة، وتوفير الحماية التامة للمدنيين بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وأكدت الوزارة «رفض دولة قطر القاطع لمحاولات التهجير القسري للشعب الفلسطيني الشقيق من قطاع غزة».

وفي السياق نفسه، قالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا) إنها لا تعرف المدة التي يمكن أن تستغرقها «مثل هذه العملية شديدة الخطورة» في رفح. وقال المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني «هناك شعور متزايد بالقلق والذعر في رفح... لأن الناس ليس لديهم أي فكرة على الإطلاق إلى أين يذهبون». وقالت واشنطن، الداعم الرئيسي لإسرائيل، إنها لن تؤيد أي عملية عسكرية لا توفر الحماية للمدنيين واطلعت إسرائيل على مذكرة جديدة للأمن القومي الأميركي تذكّر الدول التي تتلقى أسلحة أميركية بالالتزام بالقانون الدولي. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير للصحافيين مساء الجمعة «لا توجد معايير جديدة في هذه المذكرة. نحن لا نفرض معايير جديدة للمساعدات العسكرية». وأضافت «لقد أكدوا (الإسرائيليون) استعدادهم لتقديم هذا النوع من الضمانات».

كما حذرت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك بشدة من شن جيش الاحتلال هجوماً عسكرياً على مدينة رفح، مؤكدة أن «الهجوم سيكون بمثابة كارثة إنسانية متوقعة بشكل مسبق». وقالت بيربوك، في منشور على «إكس»: «الناس في غزة لا يمكن أن يختفوا في الهواء. هناك مليون و300 ألف شخص يبحثون داخل أضيق الأماكن في قطاع غزة عن حماية لهم من المعارك في القطاع». وأشارت إلى أن «الأزمة في مدينة رفح الآن لا يمكن تصديقها بالفعل».

إن الإدارة الأميركية «تستعد لفرض عقوبات على جنود في الجيش الإسرائيلي بالضفة الغربية، وفقاً لتقرير داخلي لوزارة الخارجية الإسرائيلية، موضحة أن «فرض العقوبات سيشمل جنوداً وقادة في الجيش، في حال لم يقدم مكتب المدعي العام العسكري للحكومة الإسرائيلية أجوبة على سلسلة من التساؤلات والمطالبات في أقل من 60 يوماً، بشأن عنف المستوطنين في الضفة». وأشارت الهيئة إلى أن إدارة بايدن «حذّرت إسرائيل مرات عدة من عدم إنفاذ القانون ضد عنف المستوطنين، لكن تجاوب تل أبيب لم يكن مرضياً». ووفق هيئة البث الإسرائيلية، فإن حكومة الاحتلال باتت تأخذ تهديدات إدارة بايدن «على محمل الجد، حيث تستعد الحكومة لاحتمالية توسع العقوبات لتطاول مسؤولين في الجيش وأعضاء في الكنيست (البرلمان) ووزراء». ومن المتوقع «إجراء مناقشة وزارية بشأن هذه القضية بالتعاون مع مكتب المدعي العام العسكري لمعرفة كيفية تجنب توسيع الأمر» بحسب الهيئة الرسمية.

يذكر أن مقررين أمميين، كانوا قد اعتبروا أول من أمس أن قيام قوات الاحتلال بمداهمة مستشفى في الضفة الغربية، وقتلها 3 فلسطينيين، أحدهم كان يتلقى العلاج، يمكن أن يصل إلى حد «الإعدام خارج نطاق القضاء، وجريمة حرب». وقال بيان صدر عن مقررين في الأمم المتحدة، بشأن اقتحام قوات مستعربين من قوات الاحتلال مستشفى ابن سينا في مدينة جنين، بالضفة المحتلة، في 30 يناير/ كانون الثاني الماضي، إن رجال فلسطينيين في مستشفى ابن سينا بجنين قد يرقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي». وأشار البيان إلى أن إسرائيل زعمت أن القتلى الثلا

الحدث

نفّذت مسيرة إسرائيلية محاولة اغتيال فاشلة، أمس السبت، طاولت قيادياً فلسطينياً، في تدهور ميداني جديد على الجبهة اللبنانية. وتزامنت المحاولة مع استمرار الاحتلال تصعيده المكثف عبر استهدافه بغارات متتالية العديد من القرى اللبنانية

السيارة المستهدفة في جدرا أمس (جرير طاهر/رويترز)

تصعيد الجبهة اللبنانية

محاولة اغتيال فاشلة لقيادي فلسطيني

100 ألف نازح

نزح أكثر من 100 ألف لبناني من القرى الجنوبية، في ظلّ انقسامهم بشكل أساسي إلى مدينة صور ومحيطها. وقال وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عبد الله بو حبيب، منذ أيام، إن النازحين «بمسّ الحاجة للعناية والمساعدة»، وذلك وسط عجز الدولة عن دعمهم.

بيروت ـ **رينا الحمّال**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

واصل الاحتلال الإسرائيلي تصعيده في لبنان، أمس السبت، مع استهدافه مسؤولاً فلسطينياً، في منطقة تبعد نحو 60 كيلومتراً عن الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. في المقابل، أنهى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، زيارته التي استمرت يومين لبيروت.

واستهدفت مسيّرة إسرائيلية أمس سيارة في بلدة جدرا، جنوبي بيروت، بصاروخين، أدبا إلى استشهاد شخصين وجرح اثنين آخرين. وأفادت وكالة «رويترز» عن نجاة شخصية فلسطينية مقربة من حركة «حماس»، بينما تحدث مصدر أمني فلسطيني لوكالة «فرانس برس» عن «محاولة اغتيال فاشلة لقيادي رفيع في الحركة»، في وقت أكد مصدر في هيئة مدفعياً، عدة بلدات. وحلّق طيران الاحتلال الاستطلاعي، بكثافة فوق المناطق اللبنانية الجنوبية. من جهته، أعلن «حزب الله» استهداف ثكنة برانيت وموقع جل العلام، كما سيطر على مسيّرة إسرائيلية من نوع «سكاي لارك».

ودوت صافرات الإنذار على الحدود اللبنانية مراراً، أمس، بسبب الخشية من تسلّل مسيّرات، قبل إعلان إذاعة الجيش أن «التشخيص كان خاطئاً». وأطلقت صواريخ من جنوب لبنان تجاه برانيت. ولليل الجمعة ـ السبت، أغار الطيران الإسرائيلي على بلدات الخيام وحولا والمنطقة الواقعة بين بلدتي الدوير وحاروف، وجبشيت. كما طاول قصفه المدفعي، بلدات عدة.

إسعافية مقتل مدنيين اثنين، لبناني وسوري جراء الهجوم، بدورها، ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أن الشخصية المستهدفة، هي باسل صالح «المسؤول عن تجنيد الناشطين في الضفة الغربية» المحتلة، بحسب الإذاعة.

ميدانياً، شنّت الطائرات والمسيّرات الإسرائيلية غارات عدة طيلة يوم أمس السبت، فطاولت غارات الاحتلال أطراف بلدة الخيام وتسببت بإصابة 3 سوريين بجروح، كانوا يعملون في أرض زراعية، وفق «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية. وأغار الطيران الحربي الإسرائيلي مرات عدة على بلدة كونين، حيث استهدف منزل فيها، كما استهدف بغاراته الجوية منزلاً في بلدة مركبا، وحيا في بلدة الخيام. وأغار على وسط الناقورة ومحيط مقر «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (اليونيفيل) في البلدة حيث سقط شهيد و3 جرحى، فضلاً عن أطراف عدة بلدات. وقصف الاحتلال أكثر من 40 صاروخاً على الثكنة، وتم تفعيل «القبة الحديدية».

سياسياً، استكمل وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، زيارته إلى بيروت، معلناً في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره اللبناني عبد الله بو حبيب، «أننا لبنان نؤكد أن الحرب ليست الحل ولا نتطلع إلى توسيعها»، بينما كشف بو حبيب أنه قدّم لوزير الخارجية الإيراني «رؤيتنا لحل شامل للتوتر في جنوب لبنان على أساس القرار الأممي رقم 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)». وفي مؤتمر صحافي في ختام زيارته للبنان، قال عبد اللهيان إن «أي خطوة يقدم عليها الكيان الصهيوني بشكل واسع ضد لبنان ستعني نهاية نتنياهو»، معتبراً أن «إسرائيل لا تستطيع خوض حرب على جبهتين وحزب الله دافع عن لبنان ودعم الفلسطينيين بشكل جيد».

وكان الوزير الإيراني قد شدد إثر لقائه رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي أمس، على «ضرورة تضافر كل الجهود للتوصل إلى وقف العدوان الإسرائيلي على غزة والوصول الى حلول عادلة لكل دول المنطقة». بدورها، أفادت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان بأن عبد اللهيان أكد خلال اللقاء مع ميقاتي أن «استمرار الحوارات والمشاورات مع لبنان يعد من الأولويات المهمة لإيران»، منهما أطرافاً لم يسمها بالسعي لبث الفرقة بين الحكومة والشعب والمقاومة في لبنان. وأضاف أن بلاده قامت بتحركات خلال الأشهر الأربعة الأخيرة لوقف الحرب على غزة ومنع اتساع نطاقها إقليمياً. ونقلت الخارجية الإيرانية عن ميقاتي قوله إن ظروف المنطقة «معقدة ومتغيرة»، مؤكداً «أهمية قضية غزة وفلسطين وضرورة التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار».

وأضاف «أننا نسعى إلى السلام والاستقرار في المنطقة»، داعياً إلى ضرورة إنهاء الحرب على غزة وخطر توسعها في المنطقة.

والتقى عبد اللهيان رئيس المجلس النيابي نبيه بري، والأمين العام للجهاد الإسلامي زياد النخالة، والقيادي في حركة حماس أسامة حمدان، ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر.

وكان عبد اللهيان، قد التقى مساء الجمعة الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله، حيث «تم استعراض لآخر التطورات السياسية والأمنية في المنطقة وخصوصاً في قطاع غزة وجنوب لبنان وبقية جبهات محور المقاومة». وفق بيان للحزب، مشيراً إلى أنه «تم التباحث حول المستقبل القريب للأوضاع في لبنان والمنطقة».

وكشف مصدر نيابي في «حزب الله» لـ«العربي الجديد»، أن «اللقاء تناول آخر التطورات على صعيد مفاوضات الهدنة في غزة، والمواجهات الدائرة في الجنوب اللبناني، وكان هناك تحية من الوزير الإيراني لأداء المقاومة والدور الكبير الذي تؤديه والمساند لفلسطين، وتشديد على دعم إيران للمقاومة في لبنان». وأشار إلى أن «حزب الله يرد على كل اعتداء إسرائيلي وتجاوز بالطريقة المناسبة والوقت المناسب، وهو لن يسكت عن الاستهدافات الإسرائيلية ولا سيما للمدنيين، وعملياته النوعية تكثفت في الفترة الأخيرة، وهذا لا يزال جزءاً بسيطاً من قدرات وقوة المقاومة». ولفت إلى أنّ «الجبهة ستبقى مفتوحة طالما العدوان على غزة مستمرّ، وكل التهديدات الإسرائيلية لا تخيف حزب الله». وأوضح المصدر أن «حزب الله وجّه ضربات مؤذية للعدو (أول من أمس) الجمعة، خصوصاً استهدافه ثكنة كيلع بعشرات صواريخ الكاتيوشا، وهي قاعدة مهمة جداً لجيش الاحتلال، وهذه رسالة أن الحزب قادر على إلحاق الأذى الكبير بالعدو وصواريخه يمكن أن تصل إلى أي موقع».

أغار الطيران الإسرائيلي على محيط مقر اليونيفيل بالناقورة

إذاعة الجيش الإسرائيلي: باسل صالح هو الشخصية المستهدفة

إضاءة

أيرلندا الشمالية ترفع صوت غزة

تبوأت ميشيل أونيل، عن حزب «شين فين»، رئاسة الحكومة في أيرلندا الشمالية، لتؤكد موقف حزبها المنحاز تاريخياً لحقوق الفلسطينيين

لندن ـ **العربي الجديد**

باستثناء اليسار الإسباني، وبعض وجوهه البارزة، وكذلك تلك التي تنتمي إلى اليسار الراديكالي الفرنسي، لا تحظى القضية الفلسطينية، ولا سيما بعد العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، بدعم غربي، كما تحظى به من حزب «شين فين» القومي الأيرلندي، والذي تبوأت زعيمته (السابقة) ميشيل أونيل، في 3 فبراير/شباط الحالي، منصب رئيس الحكومة في أيرلندا الشمالية، أو «الوزيرة الأولى»، لتواصل إطلاق مواقفها الجريئة تجاه فلسطين المحتلة، والمندّدة بالاحتلال، وآخرها اعتبارها أن «حركة «حماس ستكون في نهاية الشرق الأوسط». وتتقاسم ميشيل أونيل (47 عاماً)، مع رئيسة الحزب الحالية، ماري لو ماكدونالد، الحب لفلسطين، حيث تتنشر صورة لهما على مواقع التواصل الاجتماعي، تحملان العلم الفلسطيني، وكتب فوقها «لتحرير فلسطين». وكرّم السفير الفلسطيني في لندن، حسام زملط، في مقر السفارة بالعاصمة البريطانية، السيّدتين، ماكدونالد وأونيل، ولتهنئة الأخيرة على منصبها، الذي تسلّمته بعد عودة المؤسسات في المقاطعة البريطانية إلى العمل، والتي ظلّت معطلة منذ عامين بسبب مقاطعة «الحزب الوحدوي الديمقراطي» المدافع بقوة عن الانتماء للتاج البريطاني. وكان «الوحدوي البريطاني» اتخذ خطوة المقاطعة احتجاجاً على القواعد التجارية الجديدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وتوصلت لندن وهذا الحزب نهاية شهر يناير/كانون الثاني الماضي، إلى اتفاق مهّد الطريق أمام استئناف عمل السلطات التنفيذية والتشريعية في الإقليم، واستعادة تقاسم السلطة مع حزب «شين فين» في بلفاست. ورأت أونيل أول من أمس الجمعة، في مقابلة مع إذاعة «إل بي سي» المحلية، أن «حماس» ستكون في نهاية المطاف شريكة في عملية السلام بالشرق الأوسط، داعية المجتمع الدولي إلى الوقوف صفّاً واحداً، لوقف المجازر الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في غزة. ورفضت رئيس الحكومة الجديدة في أيرلندا الشمالية، تبرير العدوان الإسرائيلي بأنه «دفاع عن النفس»، واعتبرت هذا التبرير «مبالغة»، إذ أكدت أن ما يجري في غزة وبحق سكّانها من «مذابح» يقول عكس ذلك. كما أعربت عن أملها متمنية أن يتم التوصل إلى اتفاق وقف للنار في القطاع فاصلة جرت في عام 2022، وشهدت فوزاً جيل جديد من سياسيي «شين فين» الذين لم يشاركوا بشكل مباشر في الصراع الدموي، ولكن يقول إن الوحدة أصبحت قريبة أكثر من أي مضى مع أيرلندا. ومن منطلق هذا الصراع، ينحاز هذا الحزب تلقائياً إلى القضية الفلسطينية. والشهر الماضي، كتبت أونيل في صحيفة «ذا أيريش نيوز»، أنه «في أيرلندا الشمالية والجمهورية في السلام، وفي أوروبا، وعبر كل التزاماتنا الدولية، فإن شين فين، سيواصل رفع الصوت عالياً، ضد فظاعة حرب الإبادة الجماعية في غزة، والتي هي آخر فصول تاريخ من القمع ترك تأثيره على أجيال من الفلسطينيين». وأضافت: «نحن نؤكد أن إسرائيل يجب أن تحاسب على أفعالها، ونحث الولايات المتحدة على الانضمام إلى الأصوات الداعية لوقف فوري لإطلاق النار». وتابعت: «سنستخدم خبرتنا في صناعة السلام، لإيصال الصوت بأن دعم واشنطن لجهود السلام الدولي، أمر ضروري».

أونيل: «حماس» ستكون شريكة في عملية السلام بالشرق الأوسط

أونيل (يمين) وماكدونالد، بلفاست، 30 يناير (تشارلز ماكيلان/Getty)

وفي مؤتمر الحزب السنوي، الذي انعقد في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كانت كلمة طويلة لـ«ضيفة شرف» المؤتمر، السفيرة الفلسطينية في أيرلندا، جيلان وهبة، التي قالت إن إسرائيل تحوّل غزة إلى جحيم على وقع هتافات أكثر من 1200 شخص «فلسطين حرة». وخلال المؤتمر، أضافت ماكدونالد، رئيسة الحزب، جملة لم يكن نصّ خطابها يتضمّنها، مطالبة بطرد السفيرة الإسرائيلية في أيرلندا، دانا إيرليتش، علماً أنه بحسب موقع «بولبتيكو» الأميركي، فقد تجنب هذا الحزب لبعض الوقت اتخاذ موقف يغضب كثيراً الولايات المتحدة، من هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

تقرير

منتدى فلسطين بالدوحة

دورة ثانية على وقع نكبة جديدة في غزة

حذّر المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عزمي بشارة، أمس السبت، في افتتاح المنتدى السنوي لفلسطين، من محاولة إسرائيل فرض ترتيبات سياسية تخصّ القضية الفلسطينية

الدوحة ـ **محمد هديب**

افتتحت، يوم أمس السبت، الدورة الثانية للمنتدى السنوي لفلسطين، والذي ينظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، في العاصمة القطرية الدوحة، على وقع النكبة الجديدة المتواصلة في قطاع غزة. ويستمر المنتدى حتى يوم غد الاثنين، واعتبر فيه أمس المدير العام لـ«المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» عزمي بشارة أن انضمام فصائل المقاومة الفلسطينية لمنظمة التحرير يشكّل تعزيزاً لقيادة فلسطينية موحدة.

وتقدّم في المنتدى السنوي لفلسطين أوراق علمية لعشرات الباحثين العرب والأجانب، وحضره أمس، طيف واسع من الشخصيات السياسية والسلك الدبلوماسي العربي والأجنبي والباحثين والأكاديميين. وفي الدورة الحالية، سيطرح الباحثون أوراقاً تتناول قضايا بينها نظام الأبارتهايد والاستيطان والقدس، ومواضيع بحثية ذات إسقاطات وتوصيات سياساتية بصياغة السياسات، والقضية الفلسطينية في مناهج التعليم، ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، والنظام السياسي الفلسطيني (السلطة الفلسطينية، الانقسام، والدولة تحت الاحتلال). وتتناول المواضيع كذلك منظمة التحرير الفلسطينية راهناً ومستقبلاً، أنظمة الرقابة الاستعمارية والسيطرة على السكان، جثامين الشهداء المحتجزة، قضايا التعليم العالي في فلسطين، آثار الحصار في غزة، قضايا اللاجئين والهجرة، حركات التضامن مع فلسطين، السجون والحركة الأسيرة، حق العودة، تحليل السياسات والاستراتيجيات (المحلية والإقليمية والدولية)، أنماط المقاومة الفلسطينية، وغيرها.

واعتبر المدير العام لـ«المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» عزمي بشارة، في محاضرته الافتتاحية للدورة أمس، أن فصائل المقاومة الفلسطينية إن أرادت المشاركة في تقرير مستقبل الشعب الفلسطيني والمناطق المحتلة، وترجمة نضالها وتضحياتها إلى إنجازات سياسية، يجب أن تدخل في منظمة التحرير، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وأن تتوافق الأطراف على شروط هذا الدخول. وتناول بشارة، في كلمته، مفترق الطرق التاريخي، قائلاً إن السلطة الفلسطينية إن أرادت أن تحبط مخطط رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وأن تحكم سلطة واحدة الضفة وقطاع غزة، فعليها أن تدرك أن هذا غير ممكن إلا من خلال أحد خيارين: إما بالتفاهم الوطني مع فصائل المقاومة في الطريق إلى السيادة والاستقلال، وإما على ظهر دبّابة إسرائيلية في الطريق إلى تكريس سلطة فاقدة السيادة. ووجه بشارة كلمة إلى المثقفين الفلسطينيين مشدداً على أن دورهم اليوم في ما عدا ما يقومون به أصلاً كل من موقعه، هو التضامن الوطني والإنساني لتخفيف معاناة الناس في غزة، والعمل على التصدي لدعاية حرب الإبادة الإسرائيلية وافتراءاتها، والضغط على القوى السياسية الفلسطينية المركزية، لكي تائتلف في قيادة موحدة بإطار منظمة التحرير.

ولفت المدير العام لـ«المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، إلى أن العدوان على غزة طرح تحديات جديدة على مستويات القضية الفلسطينية كلها، وأيضاً على صعيد العلاقات الدولية والإقليمية والأبعاد السياسية والثقافية والقانونية التي تتداخل معها. وكشفت الحرب برأيه أكثر من أي وقت مضى الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية ليس فقط للعلاقة بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني، وإنما لطابع دولة إسرائيل ذاتها. ومما سلّط بشارة الضوء عليه، تصرف المجتمع الإسرائيلي مثل قبيلة موحدة كما في جميع الأزمات الكبرى، بحيث تشده عصبية نابذة لأي رأي مخالف، وطغيان غريزة الانتقام والثأر على تفكيره، «فالسكان الأصليون يجب أن يدفعوا ثمن ما جرى في ذلك اليوم جماعة، لكي يتعلموا الدرس، وهم لا يفهمون سوى لغة القوة وفق هذه العقلية». وبناء عليه، كما يخلص بشارة، فإن «الضرر اللاحق بالمدنيين الفلسطينيين لم يعد عرضياً أو جانبياً بل هو من أهمّ أهداف الحرب، ما يصل حتماً إلى الإبادة بتعريفها الدولي».

وعلى مستوى العلاقة بين الدول العربية وقضية فلسطين، رأى بشارة أن الحرب أكدت مرة أخرى أن قضية فلسطين ليست قضية كل دولة عربية على حدة، لكنها قضية العرب المركزية بوصفهم عرباً بوجود مشروع عربي إن وُجد، لا بوصفهم دولاً منفصلة. وابدى بشارة أسفه لانتشار مصطلح «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»، لافتاً إلى أن ثمة محاولات جارية لتسريبه إلى الوثائق الرسمية العربية، معتبراً أنه إن كانت دول قد تخلت عن مصطلح «الصراع العربي الإسرائيلي»، فهذا شأنها. وشدّد على أن الصراع في فلسطين ليس نزاعاً بين طرفين ليسمّى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل هو قضية تحرر وطني هي القضية الفلسطينية.

وفي رؤيته لمفترق الطرق، تحدث بشارة عن محاولة إسرائيل وحلفائها فرض ترتيبات سياسية جديدة تبعد الشعب الفلسطيني عن ممارسة حقوقه الوطنية أكثر مما أبعدته عنها اتفاقيات أوسلو. وقال إن هذا الترتيب الجديد إن فُرض فسوف يمر الوقت أيضاً بتعوّد مراحل انتقالية جديدة، واستيطان لا يبقى أثراً لأي احتمال لنشوء دولة فلسطينية، وانتخابات إسرائيلية تتلوها انتخابات أميركية، وصراعات على سلطة بلا سيادة، قد تصبح هذه المرة صراعات داخل حركة «فتح» على السلطة. وختم بأن المنظومة الدولية والإقليمية لا تستطيع تجاهل الثمن الفادح الذي دفعه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كما لا يمكن برأيه تجاهل بسالة المقاومة وصبرها ومثابرتها، وهي فوق ذلك كما يؤكد إنجاز للشعب الفلسطيني على مستوى التنظيم وبناء المؤسسات، بوصف تضحيات الشعب الفلسطيني والمنجزات على مستوى المقاومة تعزيزاً لموقف قيادة فلسطينية موحدة تشمل فصائل المقاومة والوطنيين المستقلين في إطار منظمة التحرير، إذا أصرت على الحل العادل وإذا دعمتها الدول العربية.

من جهته، حذّر رئيس مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طارق متري، من «أننا نسمع كلاماً كثيراً عمّا بعد غزة من القول الملتبس حول حلّ الدولتين، ويبدو الاهتمام بلون من التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل أولى عند الولايات المتحدة من وقف الحرب ومن العمل الجاد من أجل حلّ الدولتين المذكور». وبرأيه، فإن ذلك «يدفع إلى الخشية من أن يأتي الوعد الجديد بدولة فلسطينية أو تأتي استعادة وعود قديمة لم يتحقّق منها شيء وهماً لا يعيش طويلاً أو ذريعة للتطبيع المذكور».

عزمي بشارة متحدثاً في المنتدى أمس (حسين بيضون)

متابعة

«المقاومة الإسلامية في العراق» تستأنف هجماتها

أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق»، استئناف عملياتها العسكرية ضد القوات الأميركية في العراق، داعية الفصائل الأخرى إلى الالتحاق بصفوفها للمشاركة الفاعلة في طرد الاحتلال. وجاء ذلك على إثر مقتل القائد في «كتائب حزب الله» العراق أبو باقر الساعدي، المسؤول عن التخطيط المباشر والمشاركة في الهجمات على القوات الأميركية في المنطقة، بضربة صاروخية نفذتها مسيّرة أميركية استهدفت سيارته في قلب العاصمة بغداد ليل الأربعاء ـ الخميس. ووفقاً لبيان «المقاومة الإسلامية»، صدر ليل الجمعة ـ السبت، فإن «ما منحته المقاومة الإسلامية اليوم من فرصة لقوات الاحتلال للخروج من أرضنا، لم تحصل عليها بالأمس، على الرغم من وساطاتها وتوسلاتها قبل هزيمتهم بقضّهم وقضيضهم عام 2011»، مبيناً أن «فرصة الأيام الماضية كشفت للشعب العراقي والأصدقاء والجهات المسؤولة، أن العدو المحتل لا يفهم غير لغة السلاح، وهذا ما تبين جلياً في استهدافاته الأخيرة لمجاهدي الحشد الشعبي في القائم وعكاشات ومواقع أخرى، وقد زاد من جرائمه تلك، اغتياله القائد الكبير أبو باقر الساعدي في بغداد، لبخرق بذلك كل قواعد الاشتباك».

وأكد البيان أن «ذلك لا يزيد المقاومة الإسلامية بفصائلها المعلن عنها، إلا تمسكاً بمسؤولياتها تجاه شعبها وبلدها وأمتها تحت أي ظرف كان»، داعياً «إخوتنا في الجهاد (الفصائل المسلحة التي لا تندرج ضمن المقاومة) إلى الالتحاق بصفوف المقاومة، وأن يحزموا أمرهم للمشاركة الفاعلة في طرد الاحتلال في هذه المرحلة التاريخية للعراق والمنطقة». وأضاف البيان «نتطلع إلى من نثق بهم أن يلتمسوا لنا العذر، بوصفنا اعلم من الآخرين بخبث عدونا، وميادين مواجهته، وآلية تركيعه، بالضربات الموجعة والهجمات الواسعة، لا بالإذعان والهزيمة خدمة لمصالح شعبنا وقضايا أمتنا».

وكان مصدران مقربان من فصائل مسلحة في بغداد، تحدث كل منهما على انفراد مع «العربي الجديد»، الخميس الماضي، أكدا أن اجتماعاً عقد في بغداد وضم ممثلين لقادة فصائل وممثلين عنها، لبحث الهجوم الأميركي الجديد الذي أسفر عن مقتل الساعدي، وأن معظم المجتمعين اتفقوا على ضرورة الرد، وأن الجو العام يُرجّح كفة قرار الرد العسكري على الهجوم الأميركي الجديد. تحصل هذه التطورات، في وقت تحلّق فيه الطائرات المسيرة الأميركية في سماء بغداد منذ ليلتين، وأكدت مصادر أمنية متطابقة وشهود عيان في عدد من مناطق العاصمة، أن «الطيران الأميركي يجوب في العديد من مناطق بغداد، وأنه يحلق على ارتفاعات منخفضة جداً، متسبباً في رعب للأهالي بشكل كبير». وأضافت المصادر الأمنية أن «الطيران مؤشر على استمرار عمليات المراقبة والرصد لقيادات الفصائل من قبل واشنطن، وهو ما يجعل احتمالات تنفيذ ضربات جديدة تستهدف قيادات الفصائل أمرا واردا جداً»، مشيراً إلى أن «تحرك الطائرات تسبب في إرباك كبير للفصائل وقياداتها وأثر على تحركاتها بشكل واضح».

الباحث في الشأن السياسي العراقي، مهند الجنابي، أكد أن بيان المقاومة مؤشر إلى «دخول العراق مرحلة الحرب غير النظامية». وكتب في تدوينة له على منصة (إكس) (تويتر سابقاً) أن «بيان كتائب حزب الله يخاطب الأطراف العراقية كافة بلغة من ليس معنا فهو ضدنا... العراق دخل فعلياً مرحلة الحرب غير النظامية».

وكانت «كتائب حزب الله» العراق قد أوقفت في 30 يناير/كانون الثاني الماضي، كل الهجمات على القوات الأميركية، لعدم رغبتها في إحراج الحكومة العراقية، بحسب بيانها، مبدية ملاحظات علنية نادرة عن خلافات مع إيران وما يسمى «محور المقاومة».

ومن المفترض أن تستأنف اللجنة العراقية الأميركية عملها اليوم الأحد، لمناقشة وجدولة إنهاء مهمة التحالف الدولي في البلاد، وفقاً لما أعلنه الخميس الماضي، المتحدث العسكري باسم رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الذي أكد أيضاً أن التحالف الدولي تحوّل إلى عامل عدم استقرار للبلاد، وأنه يهدد بجرّ العراق إلى دائرة الصراع. وكانت الجولة الأولى للحوار الثنائي بين بغداد وواشنطن، التي عقدت في بغداد في 27 يناير الماضي، أفضت إلى اتفاق على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمراجعة مهمة التحالف وإنهائها والانتقال إلى علاقات أمنية ثنائية، في السياق، تحرك نواب من تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم، الذي يضم الكتل والأحزاب القريبة من طهران، لجمع تواقيع لأكثر من 100 نائب من أجل عقد جلسة استثنائية لمجلس النواب، لتشريع قانون إخراج القوات الأجنبية من العراق.

تواصل المسيرات الأميركية تحليقها في سماء بغداد

غروندبرغ يبحث سبل حل الأزمة اليمنية مع العليمي

أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد محمد العليمي، أمس السبت، «أهمية تركيز الوسيط الأممي على أفعال وليس أقوال المليشيات الحوثية وداعميها الإيرانيين للتحقق من جديتهم في التعاطي مع جهود السلام، بما في ذلك إنهاء حصارهم لمدينة تعز، والقيود المفروضة على حركة الأموال والسلع ومرتبات الموظفين، ووقف تصعيدهم الحربي، وهجماتهم الإرهابية على المنشآت والأعيان المدنية، وانتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان». وجاء كلامه خلال استقباله المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غروندبرغ. وجدد العليمي، بحسب وكالة «سبأ» في نسختها التابعة للحكومة الشرعية، التأكيد على دعم المجلس الرئاسي والحكومة لجهود الأمم المتحدة، ومبعوثها الخاص. وكان غروندبرغ قد جال في الرياض وطهران وأبوظبي للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية.

(العربي الجديد)

الجزائر تعرب عن قلقها لروسيا بسبب «فاغنر»

أفصح الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية لونـاس مقرمان عن قلق جزائري من التطورات في منطقة الساحل الأفريقي، مساء أول من أمس الجمعة، لنائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف. وناقش مقرمان في موسكو «الوضع في منطقة الساحل، وضرورة احترام سيادة الدول الأفريقية»، بحسب بيان للخارجية الجزائرية. واعتبر خلال انعقاد الدورة الأولى من المشاورات السياسية الجزائرية ـ الروسية، أن الوضع يتسبب «بضرر للمصالح الجزائرية، ويزعزع الأمن والاستقرار في حال تم تفضيل اللجوء إلى الخيارات العسكرية في المنطقة». وتؤدي موسكو دوراً في المنطقة، عبر «فيلق أفريقيا» (مرتزقة فاغنر). وتعارض الجزائر وجود «فاغنر» في المنطقة، إذ سبق للرئيس عبد المجيد تبون أن قال إن المخصصات المالية التي توفر لتغطية استجلاب المرتزقة، كان يمكن توظيفهم في مشاريع التنمية.

(العربي الجديد)

انتهاء الحملات الرئاسية في إندونيسيا

انتهت الحملة الانتخابية الرئاسية في إندونيسيا، أمس السبت، مع احتشاد عشرات الآلاف الأشخاص في العاصمة جاكارتا، دعماً للمرشح الأوفر حظاً وزير الدفاع الإندونيسي برابوو سوبيانتو (الصورة). وتجمع حوالى 100 ألف شخص في أحد ملاعب جاكارتا لدعم سوبيانتو الذي يترشح للمرة الثالثة للرئاسة، المقررة الأربعاء المقبل. في المقابل، ضم ملعب آخر في العاصمة أكثر من 80 ألف شخص تأييداً لمنافسه، حاكم جاكارتا السابق أنيس باسويدان. وعقد المرشح الثالث، غانجار برانوو، تجمعين أمس السبت، في مدينتي سيمارانغ وسوراكارتا في جزيرة جاوا. ومن المقرر أن يتوجه نحو 205 ملايين ناخب إلى صناديق الاقتراع، الأربعاء المقبل، لاختيار خلف للرئيس الحالي جوكو ويدودو الذي انتخب للمرة الأولى عام 2014 ولا يحق له الترشح مجدداً بعد ولايتين. وتصدر سوبيانتو استطلاعاً للرأي نُشر الجمعة بحصوله على 51,8% من نوايا التصويت، في مقابل 24,1% لباسويدان و19,6% لبرانوو.

(فرانس برس، رويترز)

تقرير

تكثّفت الضربات الإسرائيلية في سورية بالفترة الأخيرة، مهددة بتوسيع رقعة الاستهدافات لشخصيات في «حزب الله» والحرس الثوري الإيراني، وسط توقعات باستمرار الهجمات في المرحلة المقبلة، على خلفية استمرار العدوان على غزة. واعتبر مراقبون أن الحملة الإسرائيلية الجديدة مختلفة عن الحملات السابقة، خصوصاً مع تزايد استهداف الشخصيات الإيرانية في سورية. وراى بعض المراقبين ان الهدف يتمحور حول إضعاف شبكة القيادات التي اشرفت على تشكيل المليشيات في مناطق الشرق السوري

الضربات الإسرائيلية
تكثيف يرفع احتمالات التصعيد في سورية

الدوحة ـ **عماد كركص**

تزايدت الضربات الإسرائيلية في سورية، لا سيما منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أي مع انطلاق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ بات واضحاً أن الضربات الإسرائيلية في سورية تستهدف القيادات الأمنية التابعة للحرس الثوري الإيراني، المنتشرة في البلاد تحت صفة المستشارين العسكريين والأمنيين. وتزايدت تلك الضربات بشكل واضح، وباتت تستهدف مواقع داخل المدن السورية، لا سيما في دمشق ومحيطها ومحافظة حمص وسط البلاد بشكل شبه يومي. واوقعت تلك الغارات قيادات في صفوف المستشارين وكبار القيادات الإيرانية في سورية، لكنها أيضاً أوقعت مدنيين ضحايا نتيجة وجودهم أحياناً في أماكن الاستهدافات المتكررة لإسرائيل. وقتل 3 أشخاص مجهولي الهوية، فجر أمس السبت، جراء غارة جوية شنتها طائرة حربية إسرائيلية، استهدفت مزرعة تستولي عليها المليشيات الإيرانية على الطريق الواصل بين منطقتي الديماس وقرى الأسد بالريف الشمالي الغربي للعاصمة دمشق، جنوب غربي سورية. وذكرت وحدات الرصد والمتابعة التابعة للمعارضة السورية، لـ«العربي الجديد»، أن الاستهداف أسفر عن مقتل 3 شخصيات مجهولة الهوية، فضلاً عن وقوع بعض الجرحى.

وكان سلاح الجو الإسرائيلي قد استهدف، أول من أمس الجمعة، مبنى سكنياً يقطنه قادة وعناصر من «حزب الله» في محيط مطار المزة العسكري في الطرف الغربي من دمشق، في حين بيّنت وزارة الدفاع التابعة للنظام السوري أنها أسقطت طائرتي استطلاع إسرائيليتين غربي دمشق بعد اختراقهما الأجواء السورية من اتجاه الجولان. وسبق ذلك قصف لمبنى في مدينة حمص وسط البلاد، يُعتقد أن إحدى شققه مستأجرة من قبل مليشيات مرتبطة مع إيران، لكن القصف أوقع ضحايا مدنيين، فضلاً عن بعض عناصر يعتقد بتبعيتهم لـ«حزب الله».

وفي إحصائية صدرت في 7 فبراير/شباط الحالي، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن «إسرائيل صعّدت بشكل كبير جداً استهدافاتها للأراضي السورية بعد بدء حربها على غزة، مستهدفة شخصيات ومواقع تابعة في غالبيتها لحزب الله والحرس الثوري». وأشار المرصد إلى أن إسرائيل استهدفت الأراضي السورية 34 مرة منذ الحرب على غزة، 20 منها استهدافات برية بقذائف صاروخية، و34 جوية، ما أدى إلى مقتل 108 عناصر عسكريين، و10 مدنيين، أي أن الخسائر البشرية الكاملة بلغت 118 شخصاً، وأسفرت تلك الضربات عن إصابة وتدمير 108 أهداف في مناطق سورية متفرقة.

وحول تكثيف الضربات الإسرائيلية في سورية وتزايدها، رأى الرائد يوسف حمود، وهو ضابط طيار منشق عن النظام ومحلل عسكري، أن تزايد الضربات وتغير شكلها وأهدافها يشير إلى أن هناك نوايا إسرائيلية باتجاه شيء ما يُحضّر له. وأوضح حمود، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الضربات في السابق كانت تستهدف مخازن الأسلحة أو المواقع التي تحوي الطيران المسيّر ومدارج المطارات والصواريخ بعيدة المدى وخطوط الإمداد لنقل الذخائر، لا سيما في مطاري حلب ودمشق، لكن مع بدء العدوان على غزة، بات الأمر مختلفاً، إذ باتت الضربات تستهدف القيادات الأمنية والعسكرية المرتبطة بإيران والتي تدير ملف المليشيات الخاضعة للحرس الثوري والمشروع الإيراني عموماً».

ولفت حمود إلى أن «إسرائيل تريد من خلال هذا النهج إضعاف شبكة القيادات التي أشرفت على تشكيل المليشيات والتي تحرك تلك المليشيات ليس في سورية فقط، وإنما في المنطقة، فهذه القيادات هي التي تخطط للتشكيل ومن ثم التوجيه في المعارك والعمليات بشكل عام». وأعرب عن اعتقاده أن «ذلك ينبئ بأن إسرائيل تريد تطوير عمليتها العسكرية، لا سيما في سورية وجنوب لبنان، فربما نشهد توغلاً برياً إسرائيلياً داخل الأراضي السورية واللبنانية كذلك، لكن سيسبق ذلك تكثّف الغارات والاستهداف للقيادات التي تحرك المليشيات التابعة لإيران».

وأشار حمود إلى أن «تكثيف الضربات يتزامن مع نشر القوات الأميركية والبريطانية وقوات التحالف الدولي بشكل عام الأساطيل والطيران القتالي في المنطقة، وتنفيذها ضربات سواء في اليمن أو العراق أو سورية، وهذا يدل على أن أي مشروع للتوسع في المستقبل لن يكون إسرائيلياً فحسب، بل على مستوى دولي، إذ تُوزّع من خلاله الأهداف لضربها».

ورأى المحلل العسكري أنه أمام هذا الواقع، «هناك احتمالان»، موضحاً: «ربما ينتج عن تلك الضربات للقيادات الإيرانية ما يرضي إسرائيل أو الغرب بحل مستقبلي، وذلك بعد إضعاف هذه القيادات أو إنهائها، أما الاحتمال الثاني فهو أن تلك الضربات تقود إلى مزيد من التوسع والتصعيد من خلال الاجتياح بعد إضعاف الكوادر»، وربط ذلك كله بما ستأتي به الضربات الإسرائيلية في سورية من نتائج. وأضاف: «كل الاحتمالات لن تذهب إلى تحول الصراع إلى دولي، أي أن ينقل بشكل أو بآخر إلى الداخل الإيراني»، لافتاً إلى أنه «سيبقى حرباً بالوكالة على الساحات المختلفة التي تنتشر فيها إيران ومليشياتها في المنطقة».

لكن الكاتب والمحلل السياسي درويش خليفة رأى «أن حكومة بنيامين نتنياهو لديها بنك أهداف بشرية، وتستعين بالاستخبارات الأميركية في هذا المجال». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»: «يبدو أنه عقب عملية 7 أكتوبر، باتت على دراية أن المتشددين في الفصائل المدعومة إيرانياً هم من يشكّلون خطراً على حدودها الشمالية، وذلك بعد أن أصبحت إيران تطوقها من غزة ثم الجنوب السوري وصولاً إلى جنوب لبنان، من خلال الفصائل المحسوبة على طهران. وهذا ما يجعل استهداف قادة المليشيات الموالية لإيران أهدافاً سهلة المنال، وفي الوقت نفسه، فرصة لنتنياهو للهروب إلى الأمام عندما يشتد الخناق عليه من الداخل، سواء من قوى المعارضة أو من الشارع الإسرائيلي الذي باتت تُشغله التنمية والانخراط في مشاريع العولمة على حساب التوسع الاستيطاني».

وبالنسبة للتصعيد والأهداف المحتملة، رأى خليفة أن «اصطياد قادة الحرس الثوري والمليشيات الحليفة لإيران لن تتخلى عنه أي حكومة يصوّت عليها الكنيست، سواء بقي نتنياهو أو جاءت حكومة جديدة، وغالب الظن هدف اسرائيل من هذه الاغتيالات هو دفع قادة المليشيات ليكونوا أكثر براغماتية في أي مشروع للإقليم، وفي الوقت نفسه، ربما لإيصال رسالة إليهم بأن إيران تستخدمهم أدوات لمشروعها التوسعي، على حساب أمن واستقرار المنطقة».

وكانت أبرز الضربات التي استهدفت المستشارين الإيرانيين في سورية تلك التي استهدفت مبنى في دمشق في 20 يناير/ كانون الثاني الماضي، ما أدى إلى مقتل خمسة من قادة «الحرس الثوري»، وسبقها اغتيال القيادي البارز في الحرس الثوري رضي موسوي، في 25 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بضربة جوية إسرائيلية، فضلاً عن استهداف مستشار إيراني في مطلع فبراير الحالي بحي السيدة زينب جنوب دمشق، فضلاً عن الضربات التي شهدتها مدينة حمص قبل أيام.

وفي إحصائية صدرت مطلع العام الحالي، ذكر «مركز جسور للدراسات» أن عام 2023 شهد زيادة في عدد الضربات الإسرائيلية في سورية وسُجّلت 40 ضربة مقارنة مع 28 ضربة عام 2022، ومثلها عام 2021. وتنوعت الضربات عام 2023 بين القصف الجوي والقصف البحري والقصف البري، وقد طاولت بعض الضربات أكثر من محافظة في وقت واحد، بمجموع 95 موقعاً، وذُكر ما يقارب 297 هدفاً. ولفت المركز إلى أن إسرائيل زادت من وتيرة ضرباتها في سورية بعد وقوع زلزال 6 فبراير 2023 وبعد اندلاع حرب غزة، وارتفعت من 6 ضربات إلى 11 ضربة مقارنة بذات الفترة الزمنية بين عامي 2022 و2023.

استهداف «الحرس» بدير الزور

تعرّضت نقطة عسكرية يتمركز فيها عناصر من الحرس الثوري الإيراني بريف دير الزور، شرقي سورية، لاستهداف ليل الجمعة ـ السبت، وفق ما أوضح المرصد السوري لحقوق الإنسان، مرجّحاً أن طائرة مسيرة أميركية نفذت الهجوم. في السياق، أوضح الإعلامي جان علي لـ«العربي الجديد» أنّ تعزيزات عسكرية ولوجستية جديدة وصلت إلى القاعدة العسكرية التابعة للتحالف الدولي في منطقة الشدادي في الريف الجنوبي لمحافظة الحسكة، أمس السبت.

من الغارات الإسرائيلية على دمشق، يناير الماضي (وائل بشارة/ فرانس برس)

حمود: هناك نوايا إسرائيلية باتجاه شيء ما يُحضّر له

درويش خليفة: لحكومة نتنياهو بنك أهداف بشرية

رصد

خلايا «داعش» تنشط مجدداً

نشطت خلايا «داعش» مجدداً في الفترة الأخيرة، مع تزايد وتيرة عملياتها، فيما تتعدد أسباب عودة «داعش» بهذا الزخم، لكنها متصلة بالفوضى الأمنية في شمال شرق سورية

غازي عنّاب ـ **محمد امين**

لم تمض سوى أيام على انتهاء الحملة الأمنية التي قامت بها «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) في مخيم الهول في ريف الحسكة، الذي يضم عائلات مسلحين من تنظيم «داعش»، حتى زادت وتيرة الهجمات التي تشنها خلايا التنظيم على أهداف ومواقع «قسد». وذكرت شبكات إخبارية محلية أن خلايا تابعة لتنظيم «داعش» شنت ليل الجمعة - السبت هجمات على مواقع لـ«قسد» بدير الزور، شرقي سورية، من بينها نقاط تفتيش ومقار عسكرية في عدة بلدات في المنطقة التي تشهد منذ عدة أشهر صداماً بين «قسد» وبعض عشائر المنطقة.

وقُتل خمسة عناصر من «قسد»، أول من أمس الجمعة، ضمن نقطة عسكرية في بلدة الشعفة بريف دير الزور الشرقي. ورجحت مصادر محلية أن يكون تنظيم «داعش» مسؤولاً عن هذه العملية التي تعد الـ30 من نوعها في مناطق سيطرة «قسد» منذ مطلع العام الحالي، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان. واغتيل منذ أيام موظف في هيئة «الدفاع الذاتي» التابعة لـ«الإدارة الذاتية» بالرصاص أثناء وجوده برفقة عائلته بالقرب من منزله بحي المفتي في مدينة الحسكة، حيث أطلق مسلحان يستقلان دراجة نارية، يُعتقد أنهما من خلايا التنظيم، الرصاص عليه.

ملاحقة خلايا «داعش»

وتأتي عمليات التنظيم في شمال شرق سورية بعد نحو أسبوع من حملة قامت بها «قسد» بالاشتراك مع «الأسايش» (قوات الأمن الداخلي الكردية) و«وحدات حماية المرأة»، بدعم من قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وذلك بهدف ملاحقة خلايا «داعش» في مخيم الهول، الذي يضم عائلات من التنظيم بريف محافظة الحسكة الشرقي، شمال شرقي سورية. وصادرت هذه القوات أسلحة من مختلف الأنواع ومواد مخدرة، في المخيم الذي تدل المعطيات على أن خلايا التنظيم تسيطر عليه وتنفذ عمليات اغتيال واسعة ضمن صفوف المقيمين فيه.

وكانت «قسد» قتلت قبل أيام في ريف الحسكة قيادياً بارزاً في التنظيم هو المدعو محمود اللهيبي، الملقب بـ«أبو سفيان». وذكرت شبكة «فرات بوست» المحلية أن «قسد» عثرت على أسلحة ووثائق بحوزة الأشخاص الذين تم اعتقالهم في المخيم، وبناءً على ذلك، فقد توصلت إلى مكان وجود «أبو سفيان»، وقامت بقتله. وكان اللهيبي المسؤول عن عمليات الاغتيال في مخيم الهول، وهو من الجنسية العراقية، كما أنه متهم بعمليات اغتيال وخطف في المخيم، وكان يقطن في القطاع الثالث المخصص للأجنبي العراقيين قبل أن يتوارى عن الأنظار لاحقاً، وفق ذات الشبكة. وتعتبر حادثة قتل اللهيبي الثانية من نوعها لقتل قادة «داعش» المسؤولين عن مخيم الهول، بعد حادثة قتل «أبو عبيدة»، وزوجته في القاطع الخامس منذ نحو شهرين، والتي نفذتها «قسد» أيضاً، بعد استجواب عناصر من التنظيم كانوا على صلة بالقتيل المذكور.

وتدير «الإدارة الذاتية» التابعة لـ«قسد»، المخيم الواقع جنوب شرقي محافظة الحسكة، بنحو 50 كيلومتراً، غير بعيد عن الحدود السورية العراقية. وتحول بدءاً من عام 2017 إلى مأوى لعائلات مسلحي تنظيم «داعش» في ذروة الحملة عليه في سورية والعراق. وكانت منظمات إنسانية دولية قد حذرت مراراً من مصير مجهول يواجه آلاف الأطفال الموجودين في المخيم، الذين تعرّض عدد منهم لعمليات تصفية على يد خلايا «داعش» الناشطة فيه. ويعتبر مخيم الهول، أكبر المخيمات وأكثرها سوءاً داخل الأراضي السورية، ويشكل اللاجئون العراقيون العدد الأكبر من قاطنيه. ورأى مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن سبب ازدياد وتيرة الهجمات من قبل التنظيم في شمال شرق سورية هو الفوضى الأمنية وعدم قدرة قسد على ضبط الأوضاع في ريف دير الزور ولا سيما بعد صدامها مع عشائر المنطقة». وأبدى اعتقاده أن «قسد» تستخدم قتال خلايا «داعش» ورقة ضغط على التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن «تراجع نفوذ المليشيات الإيرانية في البادية السورية بسبب الضربات الجوية الأميركية والإسرائيلية سبب ازدياد وتيرة العمليات التي يقوم بها التنظيم»، مضيفاً: فصل الشتاء هو المفضل لدى خلايا التنظيم لشن هجمات، خصوصاً ضد قوات النظام في البادية مترامية الأطراف.

عناصر من «قسد» بدير الزور، سبتمبر الماضي (دليل سليمان/فرانس برس)

الظروف الجوية تساعد «داعش» على القيام بعملياته

ازدياد نشاط التنظيم

ولم يقتصر نشاط تنظيم «داعش» على الشمال الشرقي من سورية، بل زاد أيضاً في البادية السورية، معقله البارز، ضد قوات النظام والمليشيات المساندة لها خلال الأسبوع الماضي. وهو ما استدعى تدخلاً جوياً من المقاتلات الحربية الروسية التي نفذت خلال الأيام الماضية ضربات ضد مواقع يُعتقد أن خلايا التنظيم تتوارى فيها، في بادية الرصافة بريف الرقة وفي بادية دير الزور. ورأى المحلل العسكري النقيب عبد السلام عبد الرزاق، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «حرب غزة وتداعياتها والاستهداف المتبادل بين مليشيات إيران والتحالف الدولي شرقي سورية ألقت بظلالها على المشهد»، مضيفاً أن ما يجري في المنطقة أربك كما يبدو أعداء التنظيم، مما سمح له باستعادة نشاطه سواء في شمال شرق سورية أو في البادية، فضلاً عن أن الظروف الجوية تساعد خلايا «داعش» على تنفيذ عمليات، خصوصاً في البادية ضد قوات النظام والمليشيات الإيرانية. وحول علاقة هذه العمليات بما جرى في مخيم الهول من حملة لقوات «قسد»، اعتبر عبد الرزاق أن التنظيم «لا يعمل بمبدأ الانتقام»، مضيفاً: خلاياه جاهزة دائماً حين تسمح لها الظروف للقيام بعمليات، ولكن ربما أسهمت الحملة في تسارع وتيرة هذه العمليات ضد مواقع وعناصر «قسد» في شمال شرق سورية.

إضاءة

جولة عطاف الإقليمية... تمهيد لمبادرة؟

جال وزير الخارجية الجزائري، أحمد عطاف، على ثلاث من دول الجوار، تونس وليبيا وموريتانيا، ما طرح تساؤلات عن أهداف هذه الجولة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

أنهى وزير الخارجية الجزائري، أحمد عطاف، جولة إقليمية، تشمل تونس وليبيا وموريتانيا، وسط تساؤلات عن طبيعتها وتوقيتها في علاقتها ببعض التطورات القائمة في المنطقة، وفي ظلّ تقديرات حول ما إذا كانت هذه الجولة تنطوي على مشاورات سياسية، أو أنها تتعلق بتصورات لمبادرة جزائرية للقاءات محتملة حول قضايا المنطقة.

وشهدت جولة عطاف تسليم ثلاث رسائل خطية من الرئيس عبد المجيد تبون، لكل من الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني في زيارته لنواكشوط الخميس الماضي، والرئيس التونسي قيس سعيّد عندما زار تونس في 2 فبراير/شباط الحالي، ولرئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي في طرابلس التي زارها في 3 فبراير الحالي، حتى الآن وضعت بيانات الخارجية الجزائرية جولة عطاف ضمن إطار التواصل المستمر والتشاور المنتظم، والبحث عن المساهمات المشتركة في كل ما يدعم الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي، لكنها حملت في السياق نفسه جملة من الرسائل السياسية غير المعلنة.

وأكد عطاف من نواكشوط أن البلدين «يتقاسمان انشغالاً عميقاً إزاء ما يحيط بهما من توترات في بيئة إقليمية مضطربة، وفي هذا الإطار وبناءً على ما يجمع البلدين من مواقف مبدئية وتوجهات متجانسة وباعتبارهما موطني استقرار وأمن في منطقة أضحت عنواناً للاستقرار واللاأمن، فإنهما ستعملان على تكثيف جهودهما المشتركة من أجل التأثير بصفة إيجابية في مجريات الأمور، لما فيه خير لبلدان وشعوب جوارهما الإقليمي». تبدو طبيعة العلاقات الإيجابية على المستويات الثنائية، وهامش الثقة السياسية الكبيرة بين الجزائر مع كل من تونس وموريتانيا وليبيا بوضعها الحالي، عاملاً مشجعاً بالنسبة إلى الجزائر لمقاسمة انشغالاتها ومقارباتها بشأن مشكلات المنطقة وإمكانية اتخاذ خطوات ومبادرات مشتركة، سواء لمحاصرة التداعيات المحتملة، أو لبناء فرص تعاون جديدة. وتبدو الجزائر مطمئنة إلى العلاقات مع تونس ومع سعيّد تحديداً، بصورة وصفها وزير الخارجية الجزائري بأنه «توافق سياسي كبير»، وتدعم الجزائر تونس على المستويات السياسية والاقتصادية. كذلك تظهر العلاقات الجزائرية الموريتانية في أرقى مستوى لها من التعاون السياسي والاقتصادي. وبالنسبة إلى ليبيا، طُوّر الحضور الجزائري سياسياً واقتصادياً عبر فتح معابر تجارية وعودة شركة النفط الجزائرية ومدّ ليبيا بالكهرباء الجزائرية عبر تونس. يعتبر المحلل السياسي الليبي بشير حويني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الرسائل التي وجهها الرئيس الجزائري في جولة عطاف إلى نظرائه في تونس وليبيا وموريتانيا، تبرز بالأساس محاولة من قبل الجزائر لوضع نفسها في مركز متقدم لجهة المبادرة السياسية وهندسة التصورات في المنطقة، وتحريك المياه الراكدة وتثمين قواسم وانشغالات مشتركة، بغضّ النظر عن إمكانية نجاحها في ذلك من عدمه». ويضيف أن «هناك معطيَين يسمحان للجزائر بالمبادرة، أولاً كبلد محوري ومهم وذي ثقل إقليمي، وثانياً إن مناخ العلاقات بين الجزائر والدول الثلاث المساعد يوفر هامشاً كبيراً من الثقة، وهذا يقودنا إلى التفكير في أن توقيت جولة وزير الخارجية الجزائري لها غرض وضع الدول الأربع ضمن موقف موحد تجاه قضية معينة أو تجاه خطوات قد تتم في الأفق السياسي مستقبلاً»، على هذا المستوى، تذهب تقديرات سياسية إلى أن جولة عطاف، قد تُعَدّ تمهيداً من قبل الجزائر لمبادرات إقليمية محتمل طرحها في الأفق السياسي المقبل، تخصّ مشكلات المنطقة السياسية والاقتصادية وتحدياتها الأمنية، أو بوجود مقترحات سياسية جزائرية بشأن قضايا المنطقة وتحدياتها السياسية والأمنية وسبل معالجة الجمود القائم في مؤسسات التعاون الإقليمي، يجري التشاور بشأنه، قد تنجم عنه مبادرات مشتركة في الفترة المقبلة. وانخرطت الجزائر منذ مدة في مسار يتوخى إعادة هندسة علاقاتها بجوارها الجيوسياسي على قاعدة محددات مختلفة، لا تنحصر فقط في ما تقتضيه الاستجابات الأمنية للمخاطر والتهديدات القائمة، بقدر ما تولي اهتماماً متعاظماً لتقوية علاقاتها بدول الجوار التي تشكل عمقها الاستراتيجي ومجالها الحيوي.

ويعتقد أستاذ العلوم السياسية في جامعة تبسة بقرب العاصمة الجزائرية، زهير بوعمامة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «جولة عطاف الإقليمية والرسائل التي حملها من تبون لقادة هذه الدول، تنبئ بأن الجزائر تحضر لإطلاق مبادرة جديدة لبناء صيغة ما لتعاون جهوي جديد يقطع مع الجمود الحاصل على هذا المستوى ومع الجهة المتسببة فيه، ويمكّن دول المنطقة من التحرك مجدداً على درب التعاون الإقليمي الجاد والمثمر، يُبنى على مقاربات أكثر واقعية وبراغماتية تمكن هذه الدول من توظيف قدراتها البشرية والمادية وإمكاناتها الجيوسياسية في إنجاز عديد المشاريع لصالح المنطقة، وتزيد في قدرتها على التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها جراء التقلبات الإقليمية والدولية الحاصلة». ويضيف بوعمامة أن الجزائر «تريد اغتنام فرصة سياقات التقارب والتوافقات الواسعة والعميقة مع تونس وطرابلس ونواكشوط للمبادرة بفكرة بناء منظومة عمل تعاوني إقليمي جديد، يضم هذه الدول بعيداً عن الصيغ التقليدية المجمدة مثل (اتحاد المغرب العربي) والمتجاوزة لأسباب يعرفها الجميع». ويلفت إلى أن «المنطقة تشهد فرزاً واضحاً في المواقف والخيارات بين هذه الدول بمعية الجزائر، لتحريك العمل المشترك في اتجاهات تخدم شعوب المنطقة ومصالحها، وبين أخرى فضّلت أن تأخذ خياراً مغايراً بالتحالف مع كيانات بعيدة وضد مصالح المنطقة وتطلعات شعوبها».

محاولة من الجزائر لاتخاذ مركز متقدم لجهة المبادرة السياسية

عطاف في نيويورك، يناير الماضي (ليف راديس/Getty)

شرق غرب

رصد 8 مناطيد في مضيق تايوان

أعلنت وزارة الدفاع التايوانية، أمس السبت، أنها رصدت ثمانية مناطيد صينية تعبر مضيق تايوان، حلّق اثنان منها عبر الجزيرة. وأضافت في بيان أنها رصدت أول منطاد صباح أول من أمس الجمعة، وآخر منطاد مساء الجمعة. وعبر منطادان الجزء الشمالي من تايوان، بحسب الخريطة التي قدمتها الوزارة. واقتربت الأخرى من الساحل قبل أن تختفي، لكن أحدها حلّق فوق البحر إلى الشمال من تايوان. ولم تعلّق وزارة الدفاع الصينية على البيان.

(رويترز)

مبعوثة أميركية ستلتقي منشقين كوريين شماليين

كشفت وزارة الخارجية الأميركية، مساء أول من أمس الجمعة، أن المبعوثة الأميركية الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، جولي تيرنر، ستبدأ جولة في اليابان وكوريا الجنوبية، اعتباراً من يوم غد الاثنين. وذكرت الوزارة في بيان أن الزيارة ستستمر حتى 22 فبراير/شباط الحالي، ستلتقي تيرنر خلالها مسؤولين حكوميين وناشطين ومنشقين من كوريا الشمالية.

(رويترز)

الرئيس الكوري الجنوبي يمنح جيشه حق «التصرف الفوري»

شدّد الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك ـ يول (الصورة)، أمس السبت، على وجوب «التحرك أولاً ثم الإبلاغ»، خلال خطابه أمام مشاة البحرية في الجيش. وأضاف: «إذا استفزنا العدو، التزموا مبدأ التصرف أولاً، ثم الإبلاغ، والرد بشكل حاسم وساحق ومن دون تردد لتحطيم إرادة العدو تماماً». وجاءت تصريحات يون، بعد تصاعد التهديدات من بيونغ يانغ ضد سيول في الأسابيع الأخيرة.

(فرانس برس)

فنزويلا تحشد قرب غويانا

أعربت غويانا، مساء الجمعة، عن قلقها إزاء حشد عسكري فنزويلي بالقرب من حدود منطقة إيسكيبويو الغنية بالنفط والمتنازع عليها، وذلك بعد أن أبلغ مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية» الأميركي، عن تحرك أسلحة وقوات فنزويلية إلى الحدود مع غويانا. وقال وزير الخارجية الغوياني هيو تود، إن «التحشيد العسكري يظهر جهود كراكاس لإجبار جورجتاون على قبول نهج فنزويلا المفضل في المفاوضات الثنائية»، بدلاً من محكمة العدل الدولية، التي رفعت غويانا فيها دعوى ضد فنزويلا بشأن الحدود.

(فرانس برس)

بنما ترفض لجوء رئيسها السابق إلى نيكاراغوا

تقدمت نيكاراغوا، التي منحت رئيس بنما السابق ريكاردو مارتينيلي (الصورة) حق اللجوء، مساء الجمعة، بطلب إلى حكومة بنما للسماح بخروج آمن لمارتينيلي من البلاد، لكن بنما رفضت الطلب. وكان مارتينيلي، الموجود حالياً في سفارة نيكاراغوا في بنما، قد أعلن ترشحه للرئاسة في الانتخابات المقررة في مايو/ أيار المقبل، لكن صدور حكم عليه بالسجن لنحو 11 عاماً العام الماضي، بتهمة غسل أموال، ألقى بظلال من الشك على قدرته على التنافس.

(رويترز)

«الرابطة» و«مستقلو» خان يريدون الحكومة

انتخابات باكستان لا تحسم الأغلبية

لم تمنح نتائج الانتخابات في باكستان، بحسب أرقام غير نهائية، الأغلبية المطلقة لأي حزب، فيما قال حزب عمران خان إنه سيسعى لتشكيل الحكومة

قال حزب رئيس الحكومة الباكستانية السابق، عمران خان، القابع في السجن بتهم الفساد، كلمته، أمس السبت، بعد يومين من الانتخابات التشريعية التي أجريت الخميس، والتي يتجه فيها هذا الحزب، «حركة الإنصاف»، للفوز بأغلبية المقاعد، مؤكداً عزمه بدء مفاوضات لتشكيل الحكومة، فيما لمّح الجيش الباكستاني، ذات التأثير والنفوذ الكبيرين على الحياة السياسية في البلاد، إلى عكس ذلك، داعياً إلى الابتعاد عن «الفوضى».

ورغم تعرّض «حركة الإنصاف» بزعامة خان، لقمع شديد قبيل الانتخابات، إلا أن أداء المرشحين المستقلين الذين دعمهم فاق التوقعات. وفي آخر تحديث لها على صفحتها، قالت مفوضية الانتخابات الباكستانية أمس، في تعداد غير نهائي، إن المرشحين «المستقلين» الذين دعمهم خان حصلوا على 100 مقعد على الأقل، ما يجعلهم يتقدمون على حزب الرابطة الإسلامية بزعامة رئيس الوزراء السابق نواز شريف، الذي فاز بـ71 مقعداً. وجاء ذلك فيما كانت لا تزال 10 مقاعد من أصل 265 في البرلمان غير محسومة، وفق وكالة «رويترز». وحلّ حزب الشعب الباكستاني بزعامة بيلاوال بوتو زرداري في المركز الثالث (54 مقعداً) فيما فازت الأحزاب الصغيرة بـ27 مقعداً، من بينها 17 مقعداً للحركة القومية المتحدة. ونشر حزب خان، صباح أمس، مقطع فيديو تمّ إنتاجه بواسطة الذكاء الاصطناعي، ظهر فيه رئيس الحكومة السابق وهو يعلن النصر. ويُظهر الفيديو خان وهو يقول إن حزبه فاز بـ150 مقعداً «قبل أن يبدأ التلاعب بالانتخابات»، وذلك بعدما فاقم بطء عملية الفرز الشكوك لدى أنصاره في إمكانية حصول تزوير، بينما تحدثت مفوضية الانتخابات عن «مشاكل في الإنترنت». وازدادت الشكوك بسبب قطع السلطات الاتصالات وخدمة الإنترنت عبر الهواتف النقالة طوال يوم الاقتراع.

ووفق النتائج الأولية، لم يفز أي حزب بالأغلبية المطلقة التي تمكّنه تلقائياً من تشكيل الحكومة. وتعهد الحزبان، «حركة الإنصاف» و«الرابطة الإسلامية»، أمس، كل على حدة، ببدء مفاوضات لتشكيل الحكومة. وفي هذا السياق، قال الزعيم المؤقت لـ«حركة الإنصاف»، جوهر علي خان، أمس، إن الحزب سيسعى إلى تشكيل الحكومة، داعياً جميع المؤسسات في البلاد إلى احترام التفويض الذي حصل عليه الحزب. وحذّر من تنظيم احتجاج سلمي اليوم الأحد بحال تأخر إعلان النتائج. بدوره، دعا نواز شريف الذي تولّى رئاسة الحكومة 3 مرات، الجمعة، من لاهور شرق البلاد، «الأحزاب الأخرى والمرشحين الفائزين للعمل معنا».

وبحسب صحيفة «باكستان تايمز»، فقد تعهّد شريف بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وقالت مصادر الصحيفة إنه اتصل بالرئيس الباكستاني الأسبق آصف زرداري، وبيلاوال بوتو زرداري، ودعاهما إلى لاهور.

من جهته، هنأ قائد الجيش الباكستاني سيّد عاصم منير، أمس، الشعب، على نجاح إجراء الانتخابات، قائلاً إن البلاد بحاجة إلى «أيد مستقرة» للانتقال من سياسة «الفوضى والاستقطاب». وأضاف منير في بيان، أن رئيس الأركان «يتمنّى أن تسفر هذه الانتخابات عن استقرار سياسي واقتصادي في البلاد، وأن تكون نذير السلام والازدهار لباكستان الحبيبة». ونقل عنه أنه «بما أن الشعب وضع ثقته في الدستور الباكستاني، فيتعين الآن على جميع الأحزاب السياسية أن تفعل الشيء نفسه من خلال إظهار النضج السياسي والوحدة».

> دعا نواز شريف أول من أمس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية

وفي حال بقيت النتائج من دون منح الأغلبية المطلقة لأي حزب، فإن «الرابطة الإسلامية» تبقى في الموقع الأفضل للقيام بمفاوضات وتشكيل حكومة ائتلافية. وكان نواز شريف حصل على دعم الجيش عند عودته إلى باكستان في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد 4 سنوات قضاها في المنفى بلندن. وأكد شريف أول من أمس أنه «يحترم التفويض الشعبي والمرشحين المستقلين»، لكنه دعا إلى تشكيل حكومة وحدة في وجه مشهد سياسي «شديد الانقسام والتشرذم».

وفاز المرشحون المؤيدون لحزب خان، بشكل رئيسي، في معقلهم في إقليم بختونخوا شمال غربي البلاد، حيث قُتل اثنان من أنصارهم وأصيب 24 آخرون مساء الجمعة في أعمال شغب.

وأمس السبت، قُتل 3 أفراد من الشرطة، في مواجهات خلال احتجاجات بمنطقة وزيرستان الشمالية بذريعة تأخر إعلان نتائج الانتخابات. وأعربت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، أول من أمس، عن قلقها إزاء العملية الانتخابية في باكستان. وأثار المتحدث باسم الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، الشكوك حول «قيود غير مبررة على حرية التعبير».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

أنصار خان يرفعون صورته في كراتشي أمس (رضوان تباسوم/فرانس برس)

رصد

ترامب يغازل حاملي السلاح

غازل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أول من أمس الجمعة، مجدداً، لوبي السلاح في الولايات المتحدة، المتمثل بـ«الرابطة الوطنية للسلاح» (إن آر إيه)، متعهداً، بحال إعادة انتخابه رئيساً للبلاد، بالانقلاب على جميع القيود التي فرضتها الإدارة الديمقراطية الحالية والرئيس جو بايدن على حمل السلاح الفردي في أميركا.

وتشير تقارير إعلامية أميركية عدة، منذ مدة، إلى أن «إن آر إيه» لم تعد اللوبي الأقوى في الولايات المتحدة، إذ تتفوق عليها حالياً من حيث النفوذ والقدرة على تحشيد الناخبين لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، المعروفة اختصاراً بـ«أيباك». رغم ذلك، فإن الحزب الجمهوري داعم تاريخي وتقليدي لحقّ حمل السلاح الفردي في الولايات المتحدة، الذي ينسب إليه السبب في عمليات قتل، أحياناً جماعية، نفذّها مواطنون أميركيون، وأدّت إلى مقتل عدد كبير من الأميركيين، من بينها «مجازر» بالسلاح الفردي نفذّت في المدارس. لكن الحزب المحافظ يحاجج بأن من دون حقّ السلاح الفردي الذي يساعد على «الدفاع عن النفس»، لكان عدد هذه الجرائم أعلى.

ومن ولاية بنسلفانيا، أعاد ترامب التذكير بسجلّه في البيت الأبيض في ما خصّ حماية حق الأميركيين بامتلاك السلاح الفردي، الذي بالفعل كفله الدستور الأميركي بموجب التعديل الثاني. وتعهد ترامب، الذي يتقدم في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري لاختيار مرشحه للرئاسة في انتخابات الخريف المقبل، بأنه سينقلب على جميع القيود التي فرضتها إدارة بايدن على اقتناء السلاح الفردي في البلاد، وذلك أمام الآلاف من داعميه، خلال تجمع انتخابي نظّمته «الرابطة الوطنية للسلاح». ووعد ترامب في هذا الإطار بإلغاء قانون صدر في عهد بايدن، يحدّ مبيعات قطع كماليات السلاح، وأي قوانين أخرى في هذا الخصوص أقرّتها الإدارة الديمقراطية. وقال ترامب في التجمع، الذي أقيم في عاصمة بنسلفانيا هاريزبورغ: «كلّ هجوم لبايدن على حاملي السلاح وصنّاع السلاح سينتهي خلال أول أسبوع من ولايتي، وربما في اليوم الأول». وكانت رابطة «إن آر إيه» قد دعمت ترامب في 2016 وطوال ولايته حتى عام 2020، واحتفلت به حين عيّن 3 قضاة محافظين في المحكمة الأميركية العليا، التي تنظر عادة في دعاوى ضد قوانين حمل السلاح. ومن القرارات التي تبناها ترامب في ولايته، اعتماده مجموعة من الخطوات، منها اعتبار محال بيع الأسلحة الفردية «تجارات أساسية» لا يجب أن تغلق خلال مرحلة وباء كورونا. كما أن ترامب يشهد له لوبي السلاح بأنه قاوم الكثير من الضغوط لفرض قيود على حمل السلاح الفردي في عهده.

ويرى ترامب، ليس فقط مصنّعي السلاح الفردي، بل حاملي السلاح الفردي في البلاد، إحدى أهم الكتل الناخبة له، أساسية جداً لإعادة انتخابه، ولهذا السبب فإنه لم يتوقف عن مغازلتهم في حملاته الانتخابية. وقال الجمعة إنه «إذا أعيد انتخابي، فلن يتجرأ أحد على وضع يده على سلاحكم». وذكّر بأنه خلال ولايته تعرض لضغوط للتشدد في قوانين حمل السلاح الفردي في الولايات المتحدة، مضيفاً: «لم نستسلم».

وتجمّع الجمعة هو الثامن لترامب أمام حضور مكّون من أعضاء وأنصار «إن آر إيه» منذ بدئه حملته لإعادة انتخابه. ودعا الرئيس السابق الحضور لاكتساح مراكز الاقتراع في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، لا سيما في بنسلفانيا، التي تعدّ ولاية متأرجحة. وفاز بايدن بأصوات الولاية في 2020، متقدماً فقط بـ1,17 في المائة عن ترامب. من جهته، وضع الحزب الديمقراطي، ممثلاً بلجنته الوطنية، إعلاناً ضخماً وسط هاريزبورغ استباقاً لتجمع ترامب، ذكّر فيه بكلمة الرئيس السابق لضحايا إطلاق النار الذي وقع في مدرسة بولاية أيوا، في يناير/كانون الثاني المقبل، حين اكتفى بالقول لهم: «يجب أن تتخطوا ذلك».

(رويترز، أسوشييتد برس)

مشكلات مالية وقضية فساد

يتراجع دور «الرابطة الوطنية للسلاح» في الولايات المتحدة الانتخابي، بسبب مشكلات داخلية تعانيها، بحسب ما ذكر أمس السبت تقرير لوكالة «اسوشييتد برس». وتواجه الرابطة بحسب التقرير، مشكلات مالية وانسحابات من عضويتها وخلافات داخلية، علماً أن رئيسها التنفيذي واين لابيير استقال الشهر الماضي لأسباب قال إنها «صحية»، لكن استقالته جاءت قبيل بدء محاكمة له في نيويورك بتُهم فساد.

ترامب في تجمع بنسلفانيا أول من أمس (سبنسر بلات/Getty)

السنغال

من احتجاجات دكار، أمس السبت (جيم اوزديل/الأناضول)

تأجيل الرئاسيات يُشعل العنف

دخلت السنغال في حالة من الاضطرابات العنفية، تُوّجت بمقتل طالب، أول من أمس الجمعة، خلال اشتباكات بين متظاهرين معارضين للرئيس ماكي سال وقوات الأمن. وجاء التطور على خلفية تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية، التي كانت مقررة في 25 فبراير/شباط الحالي، حتى 15 ديسمبر/كانون الأول المقبل، بموجب قرار لبرلمان البلاد، صدر الاثنين الماضي، في عملية شابتها الفوضى بعد طرد نواب المعارضة بالقوة. وأثار إرجاء الانتخابات موجة احتجاجات اجتاحت مواقع التواصل. ونددت المعارضة بـ«انقلاب دستوري» مشتبهة بمناورة لتفادي هزيمة مرشح المعسكر الرئاسي، بل ربما لإبقاء ماكي سال في السلطة لسنوات إضافية. وقدمت مجموعة من 14 مرشحاً من المعارضة، أول من أمس الجمعة، طعناً أمام المحكمة العليا.

ودافع الرئيس عن قراره تأجيل الانتخابات، في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس»، نافياً أن يكون قرار تأجيل الانتخابات غير دستوري وأنه خلق أزمة دستورية. وقال إن البلاد بحاجة إلى مزيد من الوقت لحل الخلافات حول استبعاد بعض المرشحين والصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. بيد أن قسماً كبيراً من المواطنين يخشون أن يسعى سال، الذي لا يسمح له الدستور بالترشح لفترة ولاية جديدة، إلى تأخير ترك منصبه فحسب. ونفى سال ذلك، مشيراً إلى أنه لا يحاول التمسك بالسلطة. وقال: «لا أسعى مطلقاً إلى أي شيء سوى أن أترك بلداً ينعم بالسلام والاستقرار.. أنا على استعداد تام لتسليم المسؤولية (السلطة) لأي أحد آخر. لقد تمت برمجتي دائماً على ذلك». وأكد أنه «أقول الآن إنني سأعمل من أجل الاسترضاء ومن أجل توفير الظروف التي تسمح للبلاد بأن تكون سلمية... فلنجر جميعاً مناقشات شاملة قبل أن نذهب إلى الانتخابات».

وكان من المقرر أن تنتهي ولاية سال الثانية، الذي تولى السلطة عام 2012 في 2 إبريل/نيسان المقبل. وجاء تأجيل الانتخابات وسط توترات بشأن من يسمح له بالترشح. وقد منع المجلس الدستوري، أعلى سلطة انتخابية، مرشحاً لحزب رئيسي لأنه يحمل جنسية مزدوجة مع فرنسا وقت تقدمه للترشح. واتهم مرشح الحزب الديمقراطي السنغالي كريم واد، نجل الرئيس السابق عبدولاي واد، اثنين من أعضاء المجلس بالفساد وناشد البرلمان تأجيل الانتخابات. ونشبت اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن والمحتجين في دكار، عاصمة البلاد، ومدن أخرى أول من أمس الجمعة، في أول اضطرابات واسعة النطاق بسبب تأجيل الانتخابات التي يخشى كثيرون أن يتسبب في زعزعة الاستقرار لفترة طويلة. وخرج مئات المتظاهرين إلى الشوارع في الخارج، وأحرقوا الإطارات ورشقوا الحجارة وعطلوا حركة المرور، ما دفع قوات الأمن إلى استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريقهم.

وقُتل طالب واحد على الأقل، وهو ألفا يورو تونكارا، في حرم مدرسة عقب تظاهرات في مدينة سانت لويس، شمالي البلاد، وفقاً لبيان صادر عن المدعي العام. وذكرت وزارة الداخلية، أمس السبت، أنها تلقت معلومات بوفاة الطالب وأنها ستحقق في الأمر لكنها نفت تورط قواتها في وفاته. وأضافت «قوات الدفاع والأمن لم تتدخل لحفظ النظام في الحرم الجامعي حيث وقعت الوفاة».

(أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)